

Al-Maf'ool Al-Mutlaq, Its Categories and Connotations

Hamed Farhan Jassim Al-Fahdawi

Department of Arabic Language, AlMaarif University College, Iraq

dr.hamid@uoa.edu.iq

ABSTRACT:

The presented study is a try to look at the absolute object for its importance among many objects. It contains extra -details, rules which are tackled from different issues. The study presents a full definition used by linguistics with reference to its various types, its semantic meaning for each. It includes three parts: the first part investigates its types. The second part: investigates the rules of the absolute object from linguistics' point of view. Whereas the third part investigates the semantic meaning of the absolute object whether it is used for emphasis, for kind, or number. Henceforth, the presented study includes a wide scope of different points of views enhanced by the opinion of certain linguists, grammarians interpretation and meaning scholars. God is the guide to the most straight forward path.

Keywords: Al-Maf'ool Al-Mutlaq; Categories; Connotations; Parsing; Linguistic.

المفعول المطلق أقسامه ودلالاته

د. حامد فرحان جاسم الفهداوي

قسم اللغة العربية، كلية المعارف الجامعة – العراق

dr.hamid@uoajournal.com

ملخص البحث

تحدثت في هذا البحث عن (المفعول المطلق) لأنه من أهم المفاعيل؛ لكثرة تفرعاته وتشعبها، ولما يعتوره من أحكام وقضايا مختلفة، فقد عرّفته وفق اصطلاح النحاة، وذكرته أقسامه ودلالة كل قسم. وكان البحث في ثلاثة فصول: أمّا الفصل الأول فكان لأقسامه وأما الفصل الثاني فتضمن أحكام المفعول المطلق وآراء النحويين فيها، وكان الفصل الثالث مقصوراً على دلالات المفعول المطلق سواء كان للتوكيد أو للنوع أو للعدد. وبهذا فصلت القول فيما يتعلق بالمفعول المطلق من جوانب متعددة، مشيراً إلى آراء النحاة واللغويين وعلماء التفسير والمعاني. والله الهادي إلى أقوم طريق.

الكلمات المفتاحية: المفعول المطلق، أصناف، دلالات، إعراب، لغوي.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإنَّ مِمَّا مَنَّ اللهُ به عليَّ أَنْ حَبَّبَ إلى قلبي حب العربية وما يتصل فيها بسبب، وذلك منذ نعومة أظفاري وقد هيا الله لنا بفضل منه ورحمة شيوخنا أجلاء تلقينا العلم على أيديهم ولم يألوا جهدا في الارتقاء بمستوى طلابهم فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

وقد رأيت أنَّ المفعول المطلق باب من أبواب النحو التي تكثر فيه المسائل والمشكلات التي تحتاج إلى توضيح، وكثيراً ما يلتبس على بعض الدارسين مفهوم المصدر بالمفعول المطلق، ولا يكادون يميزون بينهما، يضاف إلى ذلك أنَّه ينوب عن فعله المحذوف وجوباً في مواضع متعددة وفيه قدر كبير من البلاغة والمعنى.

وقد ينوب عنه بعض الأشياء، مثل: كل وبعض، ومرادفه. والعدد إلى غير ذلك. ثم هو ينقسم إلى أقسام متعددة، وكل قسم له دلالة معينة، لكل ذلك رأيت أنَّ أفرد المفعول المطلق ببحث مستقل يجلو غوامضه ويبين مشكلاته المثبوتة في كتب النحو والتفسير، ومعجمات اللغة، وكتب إعراب القرآن الكريم.

ورأيت أنَّ أطلق عليه: المفعول المطلق أقسامه ودلالاته، وجعلته في ثلاثة فصول، ومقدمة وخاتمة:

الفصل الأول: وفيه تعريف المفعول المطلق وأقسامه، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف المفعول المطلق، والفرق بينه وبين المصدر.

المبحث الثاني: أقسام المفعول المطلق إجمالاً.

وعقدت الفصل الثاني لأحكام المفعول المطلق، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عامل المفعول المطلق.

والمبحث الثاني: ما ينوب عنه من أمور إذا حذف.

والمبحث الثالث: حذف عامل المصدر.

أمَّا الفصل الثالث فتكلمت فيه عن دلالة المفعول المطلق، وفيه أيضاً ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: دلالاته على التوكيد.

المبحث الثاني: دلالاته على النوع.

المبحث الثالث: دلالاته على العدد.

ثم الخاتمة، والمصادر والمراجع.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يمنّ علينا بحب العلم ونشره، وإفادة الطلاب والباحثين، وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه، وأن يجزي عنا كل من أسدى إلينا معروفاً من أساتذتنا وشيوخنا الذين لهم أيادي لا تنكر. والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين. ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم.

الفصل الأول: المفعول المطلق وأقسامه

المبحث الأول: ما المفعول المطلق.

المفعول لغة: يذكر أنه اسم مفعول من الفعل فعل. (والمطلق، أي: الذي ليس مقيداً - كباقي المفاعيل - بذكر شيء بعده، كحرف جر مع مجرور أو غيره، كالمفعول به)^(١). وإصطلاحاً: مصدر يذكر بعد فعل من لفظه تأكيداً لمعناه، أو بياناً لعدده، أو بياناً لنوعه، أو بدلاً من التلغظ بفعله.

فالأول: نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (النساء: ١٦٤).

والثاني: نحو: (وقفت وفتين).

والثالث: نحو: (سرت سير العقلاء).

والرابع: نحو: (صبراً على الشدائد).

واعلم أن ما يذكر بدلاً من فعله لا يراد به تأكيد ولا بيان عدد أو نوع^(٢).

والمفعول المطلق عرفه ابن هشام في كتابه المسمى (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) بقوله: (... وليس خبراً ولا حالاً، نحو: [ضربك ضرب أليم] ونحو: ﴿وَلَّى مُدْبِرًا﴾ (القصص: ٣١) ^(٣). وعرفه الآشمووني: (بأنه ما ليس خبراً من مصدر مفيد تؤكد عامله، أو بيان نوعه، أو عدده). و(من مصدر) مخرج لنحو الحال المؤكد، نحو: ﴿وَلَّى مُدْبِرًا﴾ (القصص: ٣١). ف(ما ليس خبراً) مخرج لنحو المصدر المبين للنوع في قولك: (ضربك ضرب أليم). و(مفيد تؤكد عامله - إلى آخره) مخرج لنحو المصدر المؤكد في قولك: (أمرك سيرٌ سيرٌ) وللمسوق مع عامله غير المعاني الثلاثة، نحو: (عرف قيامك) ^(٤). وقد عرفه أبو علي الفارسي بطريقة مختلفة إذ يقول: (هو الحدث المنتصب بعد تمام الكلام ولم يقيد بشيء من حروف الجر) ^(٥)، أو غيرها كالمفعول معه. وربما كان هناك سؤال؟ لماذا سمي المفعول المطلق مفعولاً مطلقاً؟ يشير ابن عقيل إلى سبب تسميته - مفعولاً مطلقاً - إذ يقول: (وسمي مفعولاً مطلقاً لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جرٍ ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات، فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيداً، كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له) ^(٦). وقد سمي المفعول المطلق بأسماء أخرى مثل الحدث، والحدثان، لأنها أحداث الأسماء التي تحدثها، وهم الفاعلون وسمي أيضاً (الفعل) من حيث كونه حركة للفاعل، هذا ما سماه شيخ النحاة سيبويه (رحمه الله) في كثير من الأحيان يسميه مصدراً ^(٧).

ثانياً: الفرق بين المفعول المطلق والمصدر

قبل أن أبدأ بذكر الفرق بينهما أود أن أذكر تعريف المصدر لغةً وإصطلاحاً. فالمصدر لغةً: (أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال) ^(٨). والمصدر أيضاً يأتي في اللغة على ما يصدر عنه، فيدل على ذلك تسميته أنه قد صدر عنه الفعل ^(٩).



والمصدر في الاصطلاح: (هو الاسم المنسوب الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل، نحو: ضرب، يضرب، ضرباً، فضرباً مصدرٌ)^(١١).

وجاء في كتاب (الكليات) في تعريف المصدر ما نصه: والمصدر (هو الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في (انطلق))^(١٢).

وقد فرقوا بين المفعول المطلق والمصدر:

قال عبد الغني الأردبيلي: (الفرق بين المفعول المطلق والمصدر ظاهر، لأن كل مصدر له فعل من لفظه وليس كل مفعول مطلق كذلك: نحو: أعجبني ضرب زيد عمرًا، (فضرب) مصدر وليس بمفعول مطلق، وأما المفعول المطلق بدونه فنحو: ضربته سوطاً)^(١٣).

هذا الفرق الذي ذكره الأردبيلي مفيدٌ ودقيق ولكنه ليس كافياً، لأن هناك أشياء أخرى علينا أن نذكرها في التفريق بينهما.

ويقول الأشموني في الفرق بينهما: (وهو - يقصد المفعول المطلق - المصدر، وذلك تفسير للشيء بما هو أعم منه مطلقاً، كتفسير الإنسان بأنه (حيوان) إذ المصدر أعم مطلقاً من المفعول المطلق، لأن المصدر يكون مفعولاً مطلقاً، وفاعلاً ومفعولاً به، وغير ذلك، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا، نظراً إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه في ذلك وأنه الأصل)^(١٤).

وقد ذكر في كتاب (اللمع في العربية)^(١٥) لعثمان بن جني، الفرق بين المصدر والمفعول المطلق مثلاً ذكره الأشموني من بعده في الفرق بينهما. وهذا ما يجعل رأي الأشموني يضيء بين الآراء التي ذكرت في الفرق بينهما، ويجعله قوياً أكثر من غيره.

وما ذكره الأشموني في الفرق بينهما مفيد وأتم من الفرق الذي ذكره الأردبيلي، من حيث قد فسّر الأشموني في المفعول المطلق أن يكون مصدرًا، ولا يكون فاعلاً ولا مفعولاً وغير ذلك، بعكس المصدر فإنه يمكن أن يكون فاعلاً، ومفعولاً وغير ذلك، وقد قال الخضري أيضاً في الفرق بينهما: (هو المصدر: أي الصريح، فلا يقع المؤول

مفعولاً مطلقاً، والمنتصب يخرج المرفوع ولو نائب فاعل. فلا يسمى مفعولاً في الاصطلاح خلافاً لظاهر الأشموني^(١٥).

ويقول الخصري بعدئذ: (واعلم أن بين المصدر والمفعول المطلق عموماً وجهياً يجتمعان في [ضربته ضرباً]). وينفرد المصدر في [ضربك ضرب أليم]، والمفعول فيما ينوب عن المصدر مما سيأتي، فإن لم يعتبر هذا النائب، وجعل المفعول هو المصدر المقدّر نظراً للأصل، فالمصدر أعم مطلقاً^(١٦).

وقد ذكر أبو حيان الفرق بينهما حيث يقول: (تسمية ما انتصب مصدراً مفعولاً مطلقاً هو قول النحويين، إلا ما ذكره صاحب البسيط من تقسيمه المصدر المنتصب إلى مفعول مطلق، وإلى مؤكد، وإلى متسع، فالمفعول المطلق عنده ما كان من أفعال العامة نحو: فعلت، وضعت، وعملت، وأوقعت، فإذا قلت: فعلت فعلاً فالواقع ذات الفعل، لأن الذوات الواقعة منّا هي هذا، ولا يقع منّا الجواهر والأعراض الخارجية عنّا، فلا تكون مطلقة في حقنا، بل في حق الله كقولك: خلق الله زيداً، فإنه مفعول مطلق، فلذلك كان المفعول المطلق أعم من المصدر المطلق)^(١٧).

والفرق الذي ذكره صاحب البسيط – وإن كان منطقياً – نفهم منه أن المصدر ليس أعم من المفعول المطلق هنا، وربما يرجع سبب هذا إلى أنه قسّم المصدر المنتصب إلى عدّة أقسام وجعل المفعول المطلق منها من أفعال العامة. وهناك قول للدنوشري وإن كان لم يذكر فيه الفرق الكبير بين المصدر والمفعول المطلق – أحببت أن أذكره وهو يقول في نظيره: (يشعر بأن الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدراً وإن كان إطلاق المفعول المطلق على المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرفية)^(١٨).

خلال ما قدّم تبين أن هناك فرقاً جلياً بين المصدر والمفعول المطلق ألا وهو أن كلّ مفعول مطلق مصدرٌ وليس العكس. والله أعلم.

المبحث الثاني: أقسام المفعول المطلق.

المطلب الأول: أقسام المفعول المطلق.

أقسام المفعول المطلق ثلاثة وهي^(١٩):

أولاً: المفعول المطلق المؤكد.

(ولا يقصد به المؤكد لعامله فقط، كما ذهب إليه النحاة، بل هو أكبر من هذا، يقصد به المصدر المؤكد لعامله، كما تقول (انطلقت انطلاقاً) ويقصد أيضاً المؤكد لمضمون الجملة، وهذا ما سّماه النحويون [المؤكد لنفسه] و[المؤكد لغيره] نحو: [أنت ابني حقاً]. ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُمْ عَلَىٰ مَوْسِعِ قَدَرِهِ وَعَلَىٰ مَقْتَرِ قَدَرِهِ مَتَاعًا﴾ (البقرة: ٢٣٦).

فإن الله سبحانه وتعالى لما أعطى حقاً للمطلقات أن يتمتع بالمعروف عُلِمَ هذا الحق بمضمون الجملة التي أكّدت بقوله: ﴿وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: ٢٤١)، فهذا إذاً قد أُكِّدَ مضمون الجملة، وليست مؤكدة لعاملها، لأنها لو كانت كذلك لما جاز حذف العامل، ومعلوم أن حذف عامل المؤكد لا يجوز على خلاف عند النحاة كما سيأتي إن شاء الله.

وتبين من خلال البحث أن هذا القسم مستقل بذاته يفيد التوكيد فهو إذاً ليس مبيناً للنوع، ولا للعدد، ولا مؤكداً لعامله.

إذاً المصدر المؤكد هنا هو كما يقول مؤلف كتاب معاني النحو: كل مصدر فضلة غير تابع دَلَّ على معنى ما تقدمه من مفرد أو جملة^(٢٠).

ذكرنا أن هذا القسم قد سّماه النحاة بـ(المؤكد لنفسه) و(المؤكد لغيره) يأتي سؤال فلماذا سُمي بهذين الاسمين من قبل النحاة وما معنى (المؤكد لنفسه) و(المؤكد لغيره).

قال الشيخ خالد الأزهرى في شرحه: (يكون المصدر مؤكداً لنفسه، أو مؤكداً لغيره).



فالأول: وهو المؤكد لنفسه: هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه، نحو: [له علي ألف عرفاً]، أي: اعترافاً، فجملة [له علي ألف] نص في الاعتراف، لأنها لا تحتل غيره، وسمي مؤكداً لنفسه، لأنه بمنزلة إعادة ما قبله، فكان الذي قبله نفسه.

والثاني: وهو المؤكد لغيره: هو الواقع بعد جملة تحتل معناه وغيره، ويقع منكرًا ومعرفاً، فالأول نحو: زيد ابني حقاً، فجملة [زيد ابني] تحتل الحقيقة والمجاز، ولكنها صارت نصاً بالمصدر، لأن قولك [حقاً] يرفع المجاز ويثبت الحقيقة، وسمي مؤكداً لغيره لأنه يجعل ما قبله نصاً بعد أن كان محتملاً^(٢١). وإلى ما سبق أشار ابن مالك:

ومنه	ما	يدعونه	مؤكداً	لنفسه	أو	غيره	فالمبتدأ
نحو	له	علي	ألف	عرفاً	والثاني	كابني	أنت حقاً صرفاً ^(٢٢)

قال سيبويه: (هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً وذلك قولك: له علي ألف درهم عرفاً)^(٢٣).

ويظهر من ذلك أن المفعول المطلق المؤكد قسم قائم بنفسه مستقل أنواع المفعول المطلق التي جاءت للعدد، أو للنوع، أو غيرهما.

ويقول الرضي في شرحه للكافية: المصدر المؤكد لغيره: (واعلم أن المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه، وإلا فليس بمؤكد، لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرر، وإذا لم يكن الشيء ثابتاً فكيف يقوى؟ وإذا كان ثابتاً فمكرره إنما يؤكد نفسه)^(٢٤).

وقال الدماميني بعد أن مثل للمؤكد لغيره بمثل [زيد قائم حقاً] ما نصه: (فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لأن يكون مضمونها ثابتاً في الواقع فيكون حقاً، ولأن يكون مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حق، فلما جاء المصدر المؤكد صارت به نصاً في الواقع، وسمي مؤكداً لغيره لأن الجملة غير هذا المصدر لفظاً ومعنى)^(٢٥).

يقول أبو حيان في نوعي المصدر المؤكد: (وهذا المصدر المؤكد به في ضربه يجوز أن يأتي نكرة ومعرفة باللام وبالإضافة.

فالنكرة مثل: هذا عبد الله حقاً، وقطعاً، وبقيناً، وهو عالم جداً.

والمعرفة مثل: هذا عبد الله الحق لا الباطل، اليقين لا الشك.
والمضاف مثل: صنع الله، ووعد الله، وصبغة الله، وكتاب الله.
وقد التزم في بعضها التعريف فقط نحو: البتة، كقولك: لا أفعله البتة، ومعناه: القطع ولا أعود إليه البتة،
وأنت طالق البتة^(٢٦).

وهناك خلاف بين النحويين في تقديم أو توسيط المصدر المؤكد بنوعيه، فذهب بعضهم إلى عدم تقديمه على
الجملة المؤكدة ويعللون ذلك أن في العامل فعلاً يفسر مضمونها من حيث المعنى، ففي هذه الحالة يكون
التقدير في قولك: له عليّ دينار اعترافاً، [اعترف بذلك اعترافاً] وفي قولك أيضاً: [هو ابني حقاً]، [أحقه حقاً]،
فقد أشبه العامل فيه معنى الفعل، فلذلك لم يجز تقديمه عليه قياساً.
وقد أجاز الزجاج توسيطه، فحينئذ تقول: هذا حقاً عبد الله، وسببه أنه طالما تقدم جزء، فيكون ما تقدم يدل
على الفعل، ويستشهد بهذا الشعر حيث يقول^(٢٧):

وكذاكم مصير كل أناس سوف حقاً تبليهم الأيام
والشاهد في الشعر: هو قوله [حقاً] المصدر قد جاء هنا متوسطاً بين المبتدأ والفعل الذي يخبر به، هذا يجوز عند
الزجاج. وقد ذهب آخرون إلى جواز تقديمه ويستدلون بقولهم: [أحقاً زيد منطلق] وقد أوّل الذين يمنعون
تقديمه على أن [حقاً] نصب على الظرف هنا، لا على المصدر، فحينئذ يكون التقدير: [أفي حق زيد منطلق] كما
نصّ على هذا سيبويه (رحمه الله)^(٢٨).

ثانياً: المبين: إن التبيين يكون تارة للنوع، وتارة للعدد، وقد يكون أيضاً للمقدار.

فمثال المبين للمقدار قولك: (أنا لا أظلمك ذرة من الظلم أو مثقالاً من الظلم) فهنا قد بين الوزن وهو أسلوب
مجازي، ومعلوم أن المصدر لا يوزن. وإنما يراد به هنا - بيان المقدار - وقريب من هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا
يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ (النساء: ٤٠)، ويحتمل أن يكون المراد: لا يظلم الله مثقال ذرة من الظلم، ويحتمل أيضاً أن

يكون المراد: أن الله لا يظلم مثقال ذرة من العمل، ففي هذه الحالة إذا كان المثلثال يرجع إلى الظلم يكون إعرابه مفعولاً مطلقاً، وإذا لم يرجع يكون المصدر مفعولاً به.

فإذا كان الرأي الأول كان المفعول المطلق هنا مبيناً للمقدار، دون النوع، والعدد^(٣٩). وربما هناك من يسأل ويقول لماذا مثلت لبيان المقدار بما أنه آخر ما ذكرته وتركت المصدر المبين للنوع، والعدد؟

الجواب: بما أن النحويين قد قسّموا المصدر المبين إلى مبين لنوع عامله وإلى مبين لعدده^(٣٠). كما ذكرنا قبل قليل، وسوف نتناول هذين النوعين في الفصل الثالث في دلالة المفعول المطلق لأجل هذا قد أجلنا الذكر عنهما إلى الفصل الثالث بإذن الله.

ثالثاً: النائب عن الفعل.

وهذا القسم مستقل برأسه كما يرى ذلك الدكتور فاضل السامرائي، وليس للتأكيد أو بيان النوع كما يذهب إلى ذلك بعض النحاة.

ومثال على هذا النوع قولك: إقداماً يا سعيد، فإنه يفيد الأمر، أي أقدم ولو قال: أقدم إقداماً يا سعيد، لم يكن المصدر بمعنى الأمر وإنما يكون لمعنى التوكيد^(٣١).

وقد ردّ ابن عقيل على أنه ليس من التأكيد بقوله: ضرباً زيداً، ليس من التأكيد في شيء، بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة: اضرب زيداً... وكذلك كل الأمثلة التي ذكرها ابن النازم في شرحه ليست من باب التأكيد قطعاً، وذلك لأن المصدر يكون فيها نائباً مناب العامل، دالاً على ما كان يدل عليه، وهو يعوض عنه، ويدل على هذا أيضاً عدم جواز الجمع بينهما، وفي المؤكّدات لا شيء يمنع الجمع بينها وبين المؤكّد^(٣٢).

وهناك أيضاً دلالة أخرى على أن ضرباً زيداً، ونحوه ليس من المصادر التي تؤكد العامل فيها، لأن المصدر هنا لا خلاف أنه لا يعمل، وقد اختلف النحاة في المصدر الذي يقع موقع الفعل^(٣٣).

وقد ورد أيضاً في - حاشية الخصري - من قولك: ضرباً زيداً، قوله: (بل هي قسم برأسه. فالمصدر إما مؤكّد، أو نوعي، أو عددي، أو بديل من فعله، ولا ضرر في زيادة ذلك على قوله: توكيداً، أو نوعاً... الخ)^(٣٤).

إن النائب عن الفعل يحذف عامله وجوباً أو جوازاً عند النحويين، وبخلاف ذلك، أن المؤكد لا يجوز حذف عامله - كما سيأتي إن شاء الله في الفصل القادم - كما في قولك: إكراماً الضيف، لا يجوز كونه مؤكداً لحذف فعله، بعكس كونه نائباً عن فعل وهو لغير التأكيد.
إذن لابد من الإتيان بقسم آخر إضافة إلى الأقسام التي ذكرها النحاة بحيث يختلف عن غيره في المعنى والحكم وهو: النائب عن الفعل^(٣٥).

المطلب الثاني: أقسام المفعول المطلق.

يندرج تحت المفعول المطلق عدة أقسام:

منها، المصدر نفسه كما مر ذكره، ومعلوم أنه هناك مصادر ليست بمفعولٍ مطلق، ولكن لا تجد مفعولاً مطلقاً إلا وهو مصدر.

ومنها، نائب المصدر: وهو ما سنذكره في الفصل القادم إن شاء الله.

المصدر وهو على قسمين: المصدر المبهم والمصدر المختص.

ورد في كتاب المقتصد لعبد القاهر الجرجاني ما نصه: (اعلم أن المصدر على ضربين: مبهم ومؤقت. فالمبهم: نحو: قعدت قعوداً، وضربت ضرباً، يفيد الشياخ ولا تريد نوعاً دون نوع.

والمؤقت: كقولك: ضربت ضربةً، تريد المرة الواحدة، فليس هذا كالأول في الإبهام)^(٣٦).

المؤقت وهو يتضمن زيادة لا في الفعل، والزيادة هي التحديد والاختصاص بالمرة والمرتين، ألا ترى أنه يدل على شيء منه محدودٍ محصور بالعدد، ولا يدل على ذلك ضربت ضرباً، لأنه مبهم شائع، لا يقتضي المرة الواحدة دون المرتين، كما لا يقتضي الضعيف دون القوي.

والمبهم من حيث هو تأكيد للفعل لا يتضمن فائدة تزيد على ما دل عليه الفعل لأن الفعل دلالة على الحدث مطلقاً^(٣٧).

وقال أبو حيان في المصدر المبهم والمختص: (والمصدر إن لم يفد زيادة على معنى عامله، فهو لمجرد التوكيد وهو المبهم، وإن أفاد فهو المختص، والمعدود من قسم المختص فلا يكون قسيماً له)^(٣٨).

وقد ذهب الشيخ محمد بن علي الصبان إلى ما ذهب إليه أبو حيان تقريباً في تقسيمه من حيث المبهم والمختص إذ يقول: (فالمفعول المطلق على قسمين: مبهم، ومختص، والمختص على قسمين: معدود، وغير معدود)^(٣٩)، ولا فرق بين اصطلاح المؤقت والمختص عند النحاة.

هذا ما قاله الصبان في حاشيته على شرح الأشموني فهو يجعل المختص قسمين أيضاً، إلا أن أبا حيان لم يذكر غير المعدود في تقسيمه، والله أعلم.

وإذا نظرنا في كتاب الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (رحمه الله) نجد أنه بعدما يقسم المصدر إلى مبهم ومؤقت: أي مختص.

يقسم المؤقت بأسلوب مختلف حيث يقول: (ويعنى بالمؤقت: ما استفيد منه زيادة لم تستفد من الفعل، وهو على ضربين:

١. ضرب يستفاد منه النوع.

٢. وضرب يستفاد منه العدد)^(٤٠).

ويقول عباس حسن: (ويراد به: - أي المختص - التوكيد أيضاً لكن مع زيادة بيان النوع، أو بيان العدد، أو بيانها معا)^(٤١).

هكذا ذهب عباس حسن متابعاً النحاة في تقسيمهم المصدر المختص إلى قسمين.

وإذا نظرنا إلى شرح المفصل، لابن يعيش نجد أنه يبين لنا كثيراً معنى الإبهام والمؤقت فقد مثل للمبهم بنحو: (ضربت ضرباً) وقال فليس هناك في ذكر تلك المصادر أي زيادة على ما دل عليه الفعل، غير أنه قد أكد فعلك بذكرها.

فترى أنك إذا قلت: (ضربت) يدل على جنس الضرب مبهماً من دون أن تشعر دلالته على كميته، أو كفيته، فإذا أتيت وقلت: (ضربت ضرباً) أيضاً كان كذلك. ويذكر لزيادة فائدة على ما في الفعل، فنحو قولك: (ضربت ضربةً وضربتين) فهنا المصدر قد دل على الكمية، ولذلك عرفت عدد الضربات بذكره، ولم يكن معلوماً من الفعل إلا إذا ذكرت المصدر.



ويقول عن المؤقت بأن له مقداراً معيناً، وإن لم يتعَيَّن ذلك في نفسه كقولك في الأزمئة: (سرت يوماً وليلة). فهذا له مقدارٌ معين، وإن لم يكن معلوماً في أيّ يوم أو أيّ ليلة تسير. وهكذا في الأمكنة كما تقول: (سرت فرسخاً وميلاً) هذا أيضاً موقت لأن له مقداراً لا يخرج عنه، وإن لم يتعينا في أنفسهما، أي: الفرسخ والميل^(٤٢).

وذهب النحاة إلى أنه لا يجوز تثنية أو جمع المصدر المبهم كقمت قياماً، لأنه بمنزلة تكرار الفعل فحينئذ عومل معاملته في عدم التثنية والجمع، أما المختص إن أفاد العدد فإنه يشنى ويجمع بلا خلاف، نحو: (ضربت اللصّ ضربتين، أو ضربات). وقال ابن مالك:

وما لِتوكيدٍ فوَحْدٌ أبداً وَثَنٌ واجمع غيره وأفرداً
أما إن كان المختص يفيد النوع ففيه قولان: أحدهما: انه يجوز أن يشنى أو يجمع، وعليه ابن مالك قياساً على ما سمع منه، كالعقول، والألباب، والحلوم، والثاني: لا، وعليه الشلوبين، قياساً للأنواع على الآحاد، فإنها لا تشنى، ولا تجمع لاختلافها.

ونسبه أبو حيان لظاهر كلام سيويه قال: والتثنية أصلح من الجمع قليلاً، تقول: قمت قيامين، وقعدت قعودين، والأحسن أن يقال: نوعين من القيام، ونوعين من القعود^(٤٣).

وقال مصطفى الغلاييني في خصائص المصدر المختص: (ويختص المصدر بأل العهدية، نحو: قمت القيام، أي: القيام الذي تعهد، وبأل الجنسية، نحو: جلست الجلوس، وتريد الجنس والتنكير، وبوصفه، نحو: سعيْتُ في حاجتك سعيّاً عظيماً، وبإضافته، نحو: سرت سير الصالحين)^(٤٤).

المفعول المطلق المتصرف وغير المتصرف:

ويندرج تحت أقسام مادة المفعول المطلق ما هو متصرف وغير متصرف وسنبين كل واحد منهما ولكن علينا أن نبدأ بالمفعول المطلق المتصرف أولاً.

قال مصطفى الغلاييني في المصدر المتصرف: (ما يجوز أن يكون منصوباً على المصدرية، وأن ينصرف عنها إلى وقوعه فاعلاً، أو نائب فاعل، أو مبتدأ، أو خبراً، أو مفعولاً به، أو غير ذلك، وهو جميع المصادر: إلا قليلاً جداً منها، وهو ما سيذكر)^(٤٥).

خلال هذا قد عرفنا أهم القواعد للمصادر المتصرفة بأنها ليست لها حالة واحدة بل لها حالات كثيرة ومتعددة فقد يأتي في الجملة فاعلاً، أو نائباً عنه، أو مبتدأ، أو خبراً، وغير ذلك.

المصادر غير المتصرفة.

يقول مصطفى الغلاييني في المصدر غير المتصرف: (وغير المتصرف: ما يلزم النصب على المصدرية، أي المفعولية المطلقة، لا ينصرف عنها إلى غيرها من مواقع الإعراب، وذلك نحو: سبحان، ومعاذ، ولبيك، وسعديك، وحنانيك، ودواليك، وحذاريك)^(٤٦).

وهذه المصادر كلها إلا (سبحان ومعاذ) قد سمعت مثناة كما يقول مصطفى الغلاييني في كتابه^(٤٧).

ولكن هناك سؤال هنا لماذا جاءت هذه المصادر على صيغة المثناة؟

الجواب: كما يقول الجامي إنَّ القصد منها التكرار، وإن جاءت على صورة المثني، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ (الملك: ٤)، أي: رجعا كثيراً مكرراً^(٤٨).

ويقول الزمخشري في المصادر غير المتصرفة: (ومنه المثناة، كلبيك، وسعديك تابعة، وحنانيك، ودواليك وهذا ذيك، وحجّازيك، وحذاريك، وحواليك، ولا تتصرف وتلزم الإضافة، وإضافتها لظاهر، قال ابن مالك: شاذة لغائب، وخالفه أبو حيان. فإن أفردت تصرفت)^(٤٩).

يتبين لنا من خلال هذا أن هناك مصادر أخرى من المصادر غير المتصرفة مثل: هذا ذيك، وحجّازيك، وغيرهما مما سنذكره إن شاء الله. وسنبداً ببيان كل واحدٍ منها، وكيف استعمل في اللغة العربية.

قبل أن أبدأ بذكر المصادر غير المتصرفة هنا أودُّ أن أشير إلى ما ذكره ابن الحاجب في كتاب الإيضاح حيث قسّم المصادر التي جاءت على صيغة المثناة إلى قسمين: سماعية، ومعناها ما سمع من المصادر غير المتصرفة كونه مثني

بهذا المعنى، فلا يجوز أن يقاس عليه، فيثنى غير ما سمع، وقياسية، هي كل ما جاء من المصادر غير المتصرفه مثنى حذف فعله وجوباً من غير أن يحتاج إلى سماع، ومعنى التثنية فيه، التكرير والتكثير^(٥٠).
ومن المصادر غير المتصرفه كما ذكرنا (لبيك) أصله: (من ألب لك البابين، أي أقيم لخدمتك وامثال أمرك. ولا أبرح عن مكاني، إقامة كثيرة متتالية، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وردّ إلى الثلاثي بحذف زوائده، ثم حذف حرف الجرّ من المفعول، وأضيف المصدر إليه فصار لبيك، ويجوز أن يكون من (لبّ بالمكان) بمعنى: ألبّ، فلا يكون محذوف الزوائد^(٥١).

و(لبيك) مثنى مضاف إلى المفعول، ولم يستعمل له مفرد هذا عند سيبويه.

أما عند يونس: فهو اسم واحد لكنه قد جاء على هذا اللفظ عند إضافته، ومثله عليك^(٥٢).

وذهب الخليل وسيبويه والجمهور إلى أن لبيك تثنية (لبّ) لأنه قد سُمع (لبّ) ولم يسمع (لبا)، يقال: رجل لبّ طبّ، أي لازم للأمر ولب بالمكان لباً وألب: أقام به ولزمه، وفلان ألب على الأمر: لزمه ولم يفارقه، وقولهم: لبيك ولبيه، منه أي إلزاماً لطاعتك^(٥٣).

وذهب ابن مالك: أن إضافة (لبيك) إلى الاسم الظاهر شاذّ.

قال الشاعر^(٥٤):

دعوتُ لما نابني مسوراً فلبّي فلبّي يديّ مسورٍ

الشاهد فيه قوله: (فلبي يديّ) حيث أضاف (لبيّ) إلى الظاهر وهو (يديّ) وهذه الإضافة شاذّة، و(لبيّ) بإثبات الياء للتثنية.

وفي الشعر ردّ على يونس حيث ذهب إلى أن (لبيك) مفردٌ مثل: عليك ولديك. وإضافتها إلى الضمير الغائب شاذّة أيضاً كما قال ابن مالك:

قال الشاعر: لقلتُ لبيّه لمن يدعوني^(٥٥).

الشاهد في الشعر هو قوله (لبيّه) حيث أضيف (لبيّ) إلى ضمير الغائب، وهو شاذّ أيضاً.

وقد ردّ أبو حيان على القائلين بمنع إضافة (لييك) إلى الظاهر، ويبيّن أن هذا ليس مذهبه فقط، بل ذهب إلى أن إضافة (لييك) إلى الظاهر جائز عند سيبويه حيث نقل في كتابه بأن سيبويه قال^(٥٦): (يقال: لبّي زيد، وسعدّي زيد، فساق ذلك مساق المنقاس المطّرد)^(٥٧).

والكاف في نحو: لبيك، قد وقع موقع الفعل الذي يكون خبراً في موضع المفعول، وبهذا يكون المعنى: لزوماً وانقياداً لإجابتك، ومساعدة لما تحبه.

وسُمع من العرب مفرد لبيك: وهو (لَبّ) بكسر الباء المشددة، وهو مصدر يكون معناه: إجابة منصوب مبني كأمس، وغاق، لقلة تمكنه، كذا نص سيبويه عليه^(٥٨).

ومن المصادر غير المتصرفة (سعديك) وتقديره: تسعد إسعاداً لأمرك بعد إسعاد، أما (سعديك) فلا يستعمل وحده في الجملة إلا أن يكون تابِعاً للبيك^(٥٩).

سعديك هو مصدر وضع مكان (إسعاد)، واستعمل أيضاً مضافاً إلى المفعول، ولا يستعمل إلا إذا كان معطوفاً على (لبيك) كما ورد في الحديث الشريف حيث قال رسول الله ﷺ: ((إن أهل الجنة يقولون لبيك ربنا وسعديك والخير كله بيدك))^(٦٠).

وذهب عباس حسن إلى أنه يجوز استعمال (سعديك) بدون (لييك) إن كان هناك حكمة بلاغية^(٦١).

ومن المصادر غير المتصرفة (حنانيك) فالتقدير: تحنّ حنانيك (أي: تحننا بعد تحنن) وقد نطق أيضاً بتحنن^(٦٢).

قال سيبويه (رحمه الله) في حنانيك (تحنناً بعد تحنن)، كأنه يسترحمه ليرحمه ولكنهم حذفوا الفعل، لأنه صار بدلاً منه^(٦٣).

و(حنانيك) أيضاً مثني، وتشيتها للتكثير ويجوز أن يستعمل وحده بعكس سعديك، ومنه قول العرب: حنانيك، أي: تحنناً بعد تحنن، وقد جاء في هذا السياق في قول الشاعر حيث يقول^(٦٤):

تَحَنَّنْ عَلَيَّ هَذَاكَ الْمَلِيكَ فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالاً

والشاهد في الشعر قوله (تحنن) وهو ما يدل على أن حنانيك قد نطق لها فعل^(٦٥).

ومنها (دواليك) ومعناه أداول دواليك، أي أجعل الأمر متداولاً ومتنقلاً بيني وبينك، مرة بعد مرة.

ومثال لهذا المصدر غير المتصرف نحو: تقرأ بعض الكتاب، ثم تردّه إلى، فأقرا بعضه، وأرده إليك، فتقرأ وتردّ ... هكذا دواليك^(٦٦).

وذهب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد إلى أن (دواليك) مأخوذ من مداولة الشيء، وهي المناوبة، وهي تعاور الشيء بينك وبين غيرك^(٦٧).

قال الرضي في (دواليك) أي: تداول الأمر دوالين.

قال سحيم عبد بني الحسحاس:

إذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس^(٦٨)
ومعنى البيت كما يقول الأعلام: وكان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحب استدامة مواصلته شق كل واحد منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقي للمودة^(٦٩).

قال عبد السلام هارون في شاهد الشعر: (والشاهد فيه - دواليك - نصبت على المصدر الموضوع موضع الحال، وثني لأن المداولة من اثنين والكاف للخطاب، لا يتعرف ما قبلها بها، فلذا يصح وقوعه حالاً)^(٧٠).

وذهب الجمهور من النحاة إلى أن (دواليك) مفعول مطلق دالّ على التكرار ولم يذكروا وجهها آخر.

لكن ذهب سيبويه (رحمه الله) إلى جواز الوجهين من الإعراب في (دواليك) بما يأتي:

الأول: أن تعرب مفعولاً مطلقاً كما ذهب إلى ذلك الجمهور من النحويين.

الثاني: كونها حالاً على التأويل بالمشتق.

وقد ذهب محمد محيي الدين عبد الحميد في تعليقه على (أوضح المسالك) إلى رأي الجمهور في بيان شاهد سحيم عبد بني الحسحاس، وأضاف إلى أن (دواليك) أضيف إلى ضمير المخاطب كما هو معلوم، وهو مفعول مطلق لفعل من معناه، ولا يصح أن يكون حالاً خلافاً لسيبويه (رحمه الله)^(٧١).

خلال ما مرّ اتضح لنا أن (دواليك) مصدر غير متصرف، وقد جاءت صيغته على التثنية يقصد بها التكثير. يقول سيبويه (رحمه الله): (ومعنى تثنية دواليك، إنه فعل من اثنين، لأنني إذا داوت فمن كل واحد منا فعل)^(٧٢).

ومن المصادر غير المتصرفة كلمة (هذازيك)، أي أسرع إسرائين، وكما ورد في شطر بيت للعجاج يمدح الحجاج بن يوسف الثقفي إذ يقول:

ضرباً هذازيك وطعناً وخضاً.

أي: ضرباً يقال فيه هذازيك^(٧٣)، أي إسرعاً بعد إسرع^(٧٤).

وقال عباس حسن في هذا المصدر غير المتصرف: (هذازيك) في نحو: هذازيك في غصون الشجر، أي تهذ هذازيك، بمعنى: تقطع مرة بعد مرة^(٧٥).

وقال ابن يعيش بعدما سرد قول العجاج: (كأنه يقول: هذاً بعد هذاً من كل جهة، وضرباً منصوب على المصدر، أي: يضرب ضرباً، وهذازيك نصب على المصدر، وهو بدل من الأول، وثني للتكثير، كأنه يقطع الأعناق بضربه، ويبلغ الأجواف بطعنه والوخض الطعن الجائف)^(٧٦).

ومن المصادر غير المتصرفة (حجازيك) أي: تحجز حجازيك أي تمنع^(٧٧).

وقد رأى عباس حسن أن (حجازيك) أيضاً من المصادر غير المتصرفة، وعاملها قد حذف وجوباً وهي نائبة عنه.

وقد مثل صاحب كتاب النحو الوافي لـ (حجازيك) بقوله: (حجازيك) (في نحو: حجازيك عن إيذاء اليتامى، أي تحجز حجازيك، بمعنى: تمنع)^(٧٨).

ومنها أيضاً: (حذاريك أي تحذر، أي ليكن منك حذر بعد حذر)^(٧٩).

وقال سيبويه (رحمه الله) في هذا المصدر أعني حذاريك: (ليكن منك حذر بعد حذر، أي: احذر أبداً)^(٨٠).

ونقل أبو حيان في النهاية أن (حذاريك) مصدر مثني بفتح الحاء، ولا مفرد له، وهو مضاف إلى الفاعل، والحذار بالكسر، والحذر والحذر مصادر حذر^(٨١).

ومثال لهذا المصدر غير المتصرف أيضاً قولك: (حذاريك الخائن، أي احذر حذاريك، بمعنى: احذر الخائن، حذار بعد حذر)^(٨٢).

وقد زاد (صاحب البسيط) إلى هذه المصادر غير المتصرفة (حواليك، أي إطاقة بعد إطاقة)^(٨٣). وهي أيضاً جاءت على صيغة التثنية، والمقصود منها التكرير والتكثير كما مرّ سابقاً.

وقد ذكر الرّضي (رحمه الله) في كتابه: مصدراً آخر وعده من المصادر غير المتصرفة وهذا المصدر هو (هجاجيك)، أي كفّ كفّين، وذكر أن هذا المصدر لا يستعمل إلا للتكرير^(٨٤).

وذكر ابن منظور في لسان العرب أن (هجاجيك) بمعنى الكُفّ، وهو على تقدير الاثنين، وجاء أيضاً أنك إذا أردت أن يكف الناس عن الشيء تقول لهم (هجاجيك)، ونقل أيضاً أن قول (شمر الناس هجاجيك) بمعنى دوايك باطل^(٨٥).

ومن المصادر غير المتصرفة (سبحان الله، ومعاذ الله، ورِجَانَهُ) ومعنى سبحان الله: أي: براءة له من السوء وليس مصدراً لسبح بل إن سبح مشتق منه وذلك كاشتقاق حاشيت من حاشي، ولوليت من لولا إلى آخره ولو جاز أن يكون سبحان مصدراً لسبح لجاز أيضاً أن يكون مصدر بسم الله ولا حول ولا قوة إلا بالله بسملة وحوقة ولكن سبحان الله مصدرٌ لفعل في معنى البراءة أو التنزيه لا يظهر فيكون معنى البراءة أيضاً برئ الله من سوء براءة.

وقال بعضهم: إن سبحان الله مصدر لسبح ولا يجوز ذلك لأن شرط كل مصدر لفعله يجب أن يوافقه في معنى الحدوث^(٨٦).

ولا يقال سبح مخففاً فيكون سبحان مصدراً، ويجب أن يستعمل مضافاً، وقد جاء في الشعر منوناً شريطة عدم نية الإضافة كقول الشاعر^(٨٧):

وَقَبَلْنَا سَبَّحَ الْجُودَى وَالْجُمْدُ سُبْحَانَهُ ثُمَّ سَبَحَانَا نَعُودُ بِهِ

الشاهد فيه إتيان (سبحاناً) منوناً مفرداً لضرورة الشعر، والمعروف فيه أن يضاف إلى ما بعده، أو يجعل مفرداً معرفة.

ويستعمل غير منونٍ إن نويت؟ كقول الأعشى^(٨٨):

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مَنْ عَلَقَمَةُ الْفَاخِرِ



وعَلَّقَ عبد السلام هارون على الشعر وَبَيَّنَ شاهده حيث رأى أن (سبحان) نصب على المصدر ولزمها النصب لأنها مصدر جامد.

وقد عرّف سبحان بأل كما جاء في الشعر حيث يقول:

وشدَّ قول راجز رباني سبحانك اللهم ذا السبحان

الشاهد في الشعر قوله (السبحان) حيث عرف هنا بأل وهو اسم يلزم الإضافة وبمعنى التسييح وليس بعلم.

ومنها (معاذ الله) أي بمعنى عياداً بالله وهو أيضاً يلزم الإضافة ولا يتصرف^(٨٩).

ومنها أيضاً (ريحان الله) ومعناه استرزاق الله، وهو غير متصرف، وهو أيضاً يلزم الإضافة، ولم يأت فعل من لفظه فيقدر له من معناه أي: أسترزقه وهذا المصدر لا يستعمل مفرداً، بل مقترناً مع سبحان الله، وقيل يستعمل وحده، ولذلك لم يذكر مقترناً مع سبحان الله عند سيبويه (رحمه الله) ولا نبّه على ذلك^(٩٠). وقال عباس حسن: إن أكثر ما يستعمل رِيحَانُ الله بعد سُبْحَانَ الله^(٩١).

وقال أبو حيان في معنى (ريحان الله) بأن الريحان الرزق، ويحتمل أن يكون فيه معنى الدعاء كأنّه قال: أسترزقك استرزاقاً، وأن يكون خبراً وهو الإقرار بنعمة نحو: شكراً لك، وذهب أيضاً إلى استعمال ريحان مع سبحان الله، وقيل يستعمل وحده، وأصله: رِيُوْحَانُ فقلب وادغم ولزم التخفيف، وذهب ابن خروف إلى غير ما يراه أبو حيان بأن أصله رِيُوْحَانُ فقلبت الواو ياءً. وإن أريد بريحان الطيب والعبق يتصرف، كما قال تعالى: چک کچ^(٩٢). قال ابن عصفور أما (ريحانه) فإنها منصوبة بفعل من معناه وذلك بكونها لا يستعمل فعل من لفظها كما ترى لا يقال راح بمعنى استرزق^(٩٣).

ومن المصادر غير المتصرفة (عمرک الله، وقعدک الله) وعمرک الله تقديره عمّرتک الله تعميراً قد حذف عمرتک ووضع عمرک موضع تعمير، وأضيف إلى مفعوله وبقي اسم الله جل وعلا منصوباً على ما كان عليه من قبل، وقد جاء في الشعر ما يدل على كونه مصدراً وقع موقع الفعل قال الشاعر^(٩٤):

عَمَّرْتُكَ اللهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَنَا هَلْ كُنْتُ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ

والشاهد فيه قوله (عمرتک الله) قد وضع موضع عمرک الله، فهو إذن بمعنى عمرک الله.

وذهب بعض النحاة إلى أن عمر ك الله منصوب على أنه مفعول به بفعل مقدر لا بمصدر كأنك قلت: (سألت
عمر ك) أي: سألت حياة عمر ك الله^(٩٥).

وأكثر ما يستعمل هذا المصدر في قسم السؤال فيكون جوابه بما فيه الطلب كالأمر والنهي^(٩٦).

أما (قعدك الله) وهو أيضاً ك (عمر ك الله) إلا أنه لم يأت من (قعدك الله) (قعدتك الله) ولكن يقدر (قعدتك الله)
بمعنى سألت الله أن يكون صاحبك و (قعدك) بهذا المعنى يجب أن يكون مصدراً كما كان عمر ك مصدراً^(٩٧).

وذهب سيوييه (رحمه الله) إلى أن (قعدك الله) مثل (عمر ك الله) وهو كونه منصوباً بمعنى فعل مقدر، معناه
سألته أن يكون الله حفيظك وإن لم يتكلم به كأنه أخذ حفيظك الله من قوله تعالى: **يُحِثُّ ت ت ت ت** **تُحِثُّ**^(٩٨)،
أي: حافظ، ووضح في عمر ك الله ذلك لأجل استعمال فعله.

وإذا تحقق أن معنى (قعدك الله) معنى الفعل المقدر المذكور وضح أيضاً (قعيدك الله) بمعناه، وهو أيضاً
يستعمل في السؤال فيكون بما فيه الطلب كالأمر والنهي كما قال الشاعر:

قَعِيدُكَ أَنْ لَا تُسْمِعِينِي مَلَامَةً وَلَا تُنَكِّي قَرْحَ الْفُؤَادِ فَيَيْجَعَا^(٩٩)

والشاهد في الشعر قوله (قعيدك) حيث جاء بمعنى (قعدك الله).

وقال شارح التسهيل في القسم الإستعطافي (قعدك الله إلا فعلت) أي: تثبتك الله، بأنه من المهمل فعله اللازم
للإضافة مثل (عمر ك)^(١٠٠).

وهناك مصادر أخرى غير متصرفة منها:

سلاماً، وحجراً، وعجباً، وحمداً، وشكراً لا كفراً قال السيوطي (رحمه الله) من البدل عن فعله سلاماً بمعنى
براءة منكم لا خير بيننا ولا شر، ولا يتصرف بعكس (سلام) بمعنى التحية فإنه يتصرف^(١٠١).

ومنه أيضاً (حجراً) بكسر الحاء تقول للرجل أتفعل هذا فيقول حجراً أي: منعاً أ منع نفسي وأبعده وأبرأ منه.

ويقول سيوييه (رحمه الله) أي: سترأ وبراءة من هذا، ومن هذا المعنى جاء قوله تعالى: **يُحِثُّ ق ق ق**^(١٠٢)، وهو
غير متصرف إذا كان يشبه معنى المبادأة والتعوذ بعكس ما إذا كان أصله من المنع أو الستر دون أن يشابه هذا
المعنى فإنه حينئذ يكون متصرفاً كقوله تعالى: **يُحِثُّ ت ت ت**^(١٠٣).

ومنه (عجباً، وحمداً، وشكراً لا كفرة) قال ابن مالك وهي إنشاء.

قال أبو حيان: والذي رآه ابن عصفور ان هذه الألفاظ الثلاثة خبر فإنه قال (عجباً، وحمداً، وشكراً) كلها مصادر قائمة مقام أفعالها الناصبة لها أي: (أعجب عجباً، وأحمد حمداً، وأشكر شكراً)، ولكن هناك فرق بين هذه الألفاظ وبين (سبحان الله وأخواته) وإن كان معناها الخبر وهو أنها تتصرف فتستعمل مرفوعة كما قال الشاعر^(١٠٤):

عَجَبٌ لَتِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

الشاهد فيه كلمة (عَجَبٌ) تفارق سبحان الله من جهة أنها تتصرف فتستعمل مرفوعة، وتلك لا تتصرف.

وقد ذهب سيويه (رحمه الله) إلى أن هذه المصادر قد جاءت رفعاً يبتدأ ثم ييني عليه مثل: (أحمد الله حمداً، وأشكر الله شكراً، وأعجب الله عجباً)^(١٠٥).

وقد تبين من خلال البحث أن ما مضى من المصادر غير متصرفة قد جاء قسم منها على التثنية مثل (ليك، وسعديك ... الخ) والقصد منها هو التكرير والتكرير، والكاف الذي قد ألصق بهذه المصادر هو الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول، وجاء قسم آخر على خلاف ذلك مثل: (سلاماً، وحجراً ... الخ).

الفصل الثاني: أحكام المفعول المطلق

قبل أن نخوض في التفصيل عن المباحث في هذا الفصل نذكر شيئاً من الأحكام التي تكون للمفعول المطلق بصورة موجزة.

أولاً: يجب أن يكون المفعول المطلق منصوباً في كل حالاته، بحيث لا تَرى مفعولاً مطلقاً مرفوعاً أو مجروراً كما أشرنا سابقاً.

ثانياً: يجب أن يقع المفعول المطلق بعد العامل إن كان للتأكيد فإن كان المفعول المطلق للنوع أو العدد جاز أن يذكر قبله أو بعده، إلا إذا كان استفهاماً أو شرطاً فحينئذٍ يجب تقديم المفعول المطلق على عامله، وسبب ذلك أن أسماء الاستفهام والشرط تكون دائماً في صدر الكلام كما هو معلوم.

ثالثاً: يجوز أيضاً أن يحذف عامل المفعول المطلق إن كان المفعول المطلق نوعياً أو عددياً لقريئة تدل عليه، ومثل ذلك تقول: (ما جلست)، فيقال في الجواب: (بلى جلوساً طويلاً، أو جلستين) ويقال أيضاً (إنك لا تعني بعملك) فيقال في الجواب (بلى إعتناءً عظيماً) وتقول أيضاً لمن تأهب للحج: (حجاً مبروراً) وغيرها من الأمثلة^(١٠٦).

رابعاً: وحكم المفعول المطلق من حيث التثنية والجمع هو: أن يكون المصدر مثنى أو مجموعاً أو لبيان إختلاف أنواعه نحو: (ضربت ضربتين) أي: مختلفتين.

وكما قال الله تعالى في هذا المعنى: ﴿وَتَتَنُوبَنَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ (الأحزاب: ١٠).

أو يكون المصدر معروفاً بلام العهد كأن تشير إلى ضرب معهود شديد أو ضعيف أو غير ذلك فتقول: (ضربت ذلك الضرب)، ونحو: (الْقُرْفُصَاءُ)، في قولك: (قَعَدَ الْقُرْفُصَاءُ، وَالْقَهْقَرَى) في قولك: (رَجَعَ الْقَهْقَرَى)، هذان مصدران كما ذهب إلى ذلك سيبويه (رحمه الله)، ولكن ذهب المبرد إلى رأي آخر وقال هو في الأصل صفة المصدر، أي يكون المعنى على قول المبرد أي (القَعْدَةُ الْقُرْفُصَاءُ، والرجوع الْقَهْقَرَى).

وقد ذهب بعض الكوفيين إلى أنها منصوبان بفعل مشتق من لفظهما وإن لم يستعمل فكأنك تقول: (تقهقر القهقري، وتقرقص القرفصاء) ونحوهما، ولكن عدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفاً للمصادر وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين إذ هو إثبات حكم بلا دليل^(١٠٧).

المبحث الأول: عامل المفعول المطلق

عامل المفعول المطلق أحد ثلاثة عوامل:

١. أن يكون فعلاً تاماً متصرفاً نحو: (أتقن عملك إتقاناً)
٢. أن يكون صفة مشتقة منه نحو: (رأيت مسرعاً إسراعاً عظيماً).
٣. ويعمل في المفعول المطلق مثله، أي: مصدر نحو: (فرحت باجتهادك إجتهداً حسناً) قال تعالى: ﴿فَإِنْ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً﴾ (الإسراء: ٦٣)^(١٠٨).

ذهب محمد محيي الدين إلى ما ذهب إليه مصطفى الغلاييني في شروط عامل المفعول المطلق ولكنه زاد تفصيلاً عليه وهو: أن يكون الفعل متصرفاً، وأن يكون الفعل تاماً، وأن لا يكون ملغى عن العمل، فإذا كان الفعل جامداً كلياً وعسى وفعل التعجب ونعم وبئس، أو كان الفعل ناقصاً ككان وأخواتها، أو كان الفعل ملغى كظن وأخواتها إن توسطت بين مفعولين، أو تأخرت عنهما فإنه في هذه الحالة لا يكون عاملاً في المفعول المطلق^(١٠٩).

ويجب في الوصف الذي ينصب المفعول المطلق شرطان:
أولاً: أن يكون متصرفاً، فلا يكون جامداً كما مر سابقاً.

ثانياً: أن يكون الوصف إما اسم فاعل أو اسم مفعول أو من صيغ المبالغة، فإذا كان الوصف اسم تفضيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف بين النحويين فيما نعلم وأما قول الشاعر^(١١٠):

أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ الْأَمَهُمْ لَوْمًا وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاحٌ

الشاهد فيه قوله (لوماً) فإنه مفعول مطلق ناصبه ليس قوله (الأمهم) الذي هو أفعال التفضيل لكن ناصبه محذوف يدل عليه (الأمهم) وتقديره يكون على هذا (فأنت اليوم تلوم لوماً).

واختلف النحاة في الصفة المشبهة فذهب قوم إلى أنها مثل أفعال التفضيل فلا تنصب المفعول المطلق، ولكن ذهب ابن هشام إلى جواز نصبها إياه، ويستدل بقول النابغة الذبياني:

وَأَرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِمْ طَرِبَ الْوَالِهَ أَوْ كَالْمُحْتَبَلِ

فإن قوله (طرب الواله) مفعول مطلق، وزعم ابن هشام أن ناصبه قوله (طرباً) الذي هو صفة مشبهة وغير ابن هشام يجعل هذه الصفة المشبهة دليلاً على العامل، وليست هي نفسها عاملاً، وعلى هذا يكون التقدير: أراني طرباً في إثرهم أطرب طرب الواله ... الخ. على نحو ما قاله النحاة في أفعال التفضيل^(١١١).

وقال صاحب كتاب إرشاد السالك: إن عامل المصدر تارة يكون مصدرًا مثله موافقاً له في اللفظ نحو: ﴿فَإِنْ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ (الإسراء: ٦٣)، أو مخالفاً نحو: ﴿إِلَّا قِيلاً سَلَامًا سَلَامًا﴾ (الواقعة: ٢٦)، إذا جعلنا الثاني معمولاً للأول.

ويكون فعلاً إما ماضياً نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (النساء: ١٦٤)، أو مضارعاً نحو: (إن نظن إلا ظناً أو أمراً)، نحو: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ (المعارج: ٥)، ويكون وصفاً إما اسم فاعل نحو: ﴿وَالصَّافَاتِ صَفًا﴾ (الصفافات: ١)، أو اسم مفعول^(١١٢). ومثال لأسم المفعول نحو: (أنت مطلوب طلباً)^(١١٣).

وإلى ذلك أشار ابن مالك (رحمه الله) في ألفيته^(١١٤):

بمثله أو فعل أو وصف نصب وكونه أصلاً لهذين أنتخب

المبحث الثاني: ما ينوب عن المصدر

وينوب عن المصدر المبين للنوع في تأدية معناه وإعرابه مفعولاً مطلقاً ما يأتي:

الأول: ما يدل عليه ككل وبعض مضافين إلى المصدر^(١١٥)، نحو: (جد كل الجد) وكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ (النساء: ١٢٩)، ومثل: (ضربت بعض الضرب).

الثاني: المصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور، نحو: (افرح الجذل، قعدت جلوساً). فالجذل: نائب مناب الفرح لمرادفته له، والجلوس: نائب مناب القعود لمرادفته له^(١١٦). ومنه قول الشاعر:

يُعْجِبُهُ السخون والبرود والتمر حباً ماله مزيد

الشاهد فيه قوله: (يعجبه ... حباً ماله مزيد، حيث نصب المصدر الذي كان من معنى الفعل وليس من لفظه على أنه مفعول مطلق، لأن الحب بمعنى الإعجاب)^(١١٧).

الثالث: اسم الإشارة نحو: (ضربته ذلك الضرب)، أي المعهود للمخاطب كإن علم الضرب، وجهل فاعله فأخبرته بأنه أنت فيكون إذن مثلاً للمبين، و(ظننت ذاك) يكون مثلاً للمؤكد لعوده على المصدر المبهم المفهوم من الفعل.

الرابع: ضميره، نحو: (ضربته زيدا) معناه (ضرب الضرب)، ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ (المائدة: ١١٥)، أي معناه: لا أعذب العذاب، وأصل أعذب الذي من يكفر تعذيباً عظيماً لا أعذب تعذيباً مثله أي التعذيب المذكور أحداً، لأن تعذيب من يكفر لا يقع على غيره حتى

يصح نفيه لذا حذف الموصوف، وأناب عنه صفته وهي مثله ثم حذفها، وأناب المضاف إليه وهو تعذيب منابها، ثم حذفه، وأناب عنه ضميره، كما ذكر ذلك في التصريح وغيره^(١١٨).

الخامس: عدده نحو: (ضربته عشرين ضربةً)، وقد جاء في هذا السياق قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ (النور: ٤).

السادس: آله، نحو: (ضربته سوطاً) والأصل: (ضربته ضرب سوط) فهنا قد حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه^(١١٩).

السابع: نوعه نحو: (رجع القهقري، وقعد القرفصاء)^(١٢٠).

الثامن: صفته نحو قولك: (سرت أحسن سير، وأي سير)^(١٢١).

التاسع: هيأته نحو: (يموت الكافر ميتة سوء).

العاشر: وقته، وذلك كقول الشاعر:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدآ وبّت كما باتَ السليمُ مسهّداً
أي: (اغتماض ليلة أرمدآ)، والشاهد في الشعر قوله (ليلة أرمدآ) حيث نصب كلمة (ليلة) على أنها مفعول مطلق، وليس ظرفاً، ويكون التقدير: ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمدآ.

الحادي عشر: (ما) الاستفهامية نحو: (ما تضرب زيداً).

الثاني عشر: (ما) الشرطية نحو: (ما شئت فاجلس).

وينوب عن المصدر المؤكد خمسة أشياء:

أولاً: ينوب عنه مرادفه نحو: (شئتُ بَغْضاً)، و(أحببتُه مَقَّةً)، و(فَرِحْتُ جَذَلاً).

ثانياً: ما يلاقيه في الاشتقاق^(١٢٢)، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (نوح: ١٧)، ﴿وَتَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ (المزمل: ٨)، والأصل: إنباتاً، وتبتلاً^(١٢٣).

ثالثاً: اسم مصدر غير علم نحو: (توضأ وضوءاً)، و(واغتسل غسلاً)، و(أعطى عطاءً)^(١٢٤).

رابعاً: وينوب عن المصدر (أي، ومهما) الشرطيتان، نحو: (أي سير تيسر أسِر)، و(مهما تقف أقف).

خامساً: ينوب عنه (أي) الإستفهامية نحو: (أي عيشٍ تعيشُ) (١٢٥).

وإلى ما سبق أشار ابن مالك (رحمه الله) بقوله (١٢٦):

وقد ينوبُ عنه ما عليه دَلٌّ كجَدٍّ كلَّ الجِدِّ وافرَحَ الجَدَلُ

يتبين للباحث من خلال ما مضى أن هناك أشياء كثيرة تنوب مناب المصدر فيا ترى ما هو الغرض مما ينوب عن المصدر من تلك الأشياء؟، ويجيب عن هذا السؤال الدكتور فاضل السامرائي في كتابه القيم: (معاني النحو) حيث يقول: (إن من أهم أغراض النيابة التوسع في المعنى فالإتيان بنائب المصدر قد يوسع المعنى توسيعاً لا يؤدّيه ذكر المصدر، وذلك كالمجيء بصفة المصدر بدلاً منه، فإنك إذا حذف المصدر وجئت بصفته فربما احتمل معنى جديداً لم يكن ذكر المصدر يفيد ولا يحتمله، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا﴾ (آل عمران: ٤١)، فهنا تحتمل كلمة (كثير) أن يراد بها الدلالة على المصدر، أي ذكراً كثيراً، ويحتمل أن يراد بها الدلالة على الوقت أي زمناً كثيراً، فهذا تعبير يحتمل معنيين في آن واحد بخلاف ما لو ذكرت الموصوف، فإنه لا يدل إلا على معنى واحد. وقد يكون المعنيان مطلوبين أي ذكراً كثيراً وزمناً كثيراً فتكسبهما بالحذف، فيكون الحذف قد أدى معنيين في آن واحد، وهذا توسع في التعبير وزيادة في المعنى) (١٢٧).

المبحث الثالث: جواز حذف عامل المصدر ووجوبه وامتناعه.

فعل المصدر المبين للنوع أو العدد جائز (١٢٨) أن يحذف بدليل حالي أو مقالي كأن يقال: ألم تهن المقصر؟ فتقول: بلى إهانة بالغة، أو إهانات متعددة، ولمن تراه يريد السفر فتقول له سفرأ قاصداً، ولمن تراه يريد السفر فتقول له سفرأ قاصداً، ولمن قدم فتقول له: قدوماً مباركاً، ولمن عاد من الحج فتقول له: حجاً مبروراً (١٢٩).
وذهب السيوطي (رحمه الله) إلى أن عامل المصدر يجوز أن يحذف لقريئة لفظية كقولك: (حشيئاً لمن قال: أي سير سرت)؟، أو معنوياً نحو: تأهباً ميموناً لمن رأيت يتأهب لسفر، وحجاً مبروراً لمن قدم من حج، وسعيأ مشكوراً لمن يريد أن يسعى في مشوبة (١٣٠).

وقد ذهب عباس حسن إلى جواز حذف المصدر الصريح بشرط أن تكون صيغته (أي مادته اللفظية) من مادة العامل اللفظية، وأن يكون في الكلام ما ينوب عنه بعد حذفه، وحكم هذا النائب يكون النصب فقط، وتقول

في إعرابه أنه منصوب لنيابته عن المصدر المحذوف، أو تقول منصوب لأنه مفعول مطلق، ولا يصح أن تقول في الإعراب الدقيق إنه: (منصوب لأنه مصدر) وسبب ذلك أنه ليس مصدراً للعامل المذكور لأن مصدر العامل قد حذف وهذا نائب عنه، ويجب ألا نخلط بين المصطلحات وعلينا التحرز من الخطأ في مدلولاتها، فعندما نعرب المصدر الأصلي المنصوب أنه مصدر منصوب، أو مفعول مطلق منصوب كان كذلك، أما عند حذف المصدر الأصلي ووجود ما ينوب عنه فنقول: إنه نائب عن المصدر المحذوف منصوب، أو: مفعول مطلق منصوب ولا يصح أن يقال مصدر^(١٣١).

فما قاله عباس حسن كلام دقيق ويتبين لنا من خلاله أنه عندما حذف المصدر هناك ما ينوب عنه، وفي بعض الأحيان يحذف عامل المصدر أيضاً كما ذكرناه.

وجاء في كتاب (إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك) أنه يجوز حذف عامل المصدر المحدود والمبين للنوع إذا دل عليه دليل، وذلك يكون إما لفظياً كقولك: بل سيراً شديداً، لمن قال: ما سرت، ونعم ضربتين لمن قال: هل ضربت عبدك؟^(١٣٢)

وإما حالياً كما تقول: لمن قدم من سفر: قدوماً مباركاً، وضرباً شديداً لمن تهيأ.

وجاء في (الإظهار) جواز حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق، وذلك عند قيام قرينة تدل عليه وذلك في السماع نحو: (أيضاً) أي آض أيضاً، ويجوز أيضاً تقديم المفعول المطلق على عامله الذي يحذف جوازاً إذا كان للنوع أو العدد أما إن كان للتأكيد فلا يجوز التقديم^(١٣٣).

وإلى جواز حذف عامل المصدر أشار ابن مالك في قوله:

(وحذف عامل المؤكد امتنع) وفي سواه لدليل متسع

(متسع) معناه اتساع مبتدأ وخبره جار ومجرور قدم عليه^(١٣٤).

وجوب حذف عامل المفعول المطلق.

يحذف عامل المفعول المطلق وجوباً في خمسة مواضع:

أولاً: إذا وقع المصدر بدلاً من فعله^(١٣٥) وهو قد كثر استعماله في الطلب قياساً سواء أكان أمراً نحو: (صبراً على حوادث الزمان)، أو كان نهياً نحو: (صبراً لا جزعاً)، أو دعاءً نحو: (سقياً لك ورعياً)، أو استفهاماً للتوبيخ نحو: (أجرأة على المعاصي)، و(أتصايماً وقد علاك المشيب)، أو استفهاماً للتوجع نحو: (أسجناً وقتاً واشتياقاً وغربةً).

أما وجوب حذف عامل المصدر في الكلام الخبري فذلك محصور في مصادر (مسموعة) قد دل على عاملها قرينة مع كثرة استعمالها حتى جرت هذه المصادر مجرى الأمثال نحو: (سمعاً وطاعةً) و(عجباً) و(سبحان الله) و(معاذ الله)، و(وسحقاً له وبعداً) وبعض هذه المصادر قد سمعت مثناةً نحو: (لييك، وسعديك، وحنانيك، ودواليك، وحادريك) وتثنيتهما يراد بها التكثير والتكرير لا حقيقة التثنية كما مرَّ.

ثانياً: إذا كان المصدر الواقع فعله خبراً عن اسم عين بشرط أن يكون المصدر مكرراً نحو: (أنت فهماً فهماً) أو كان المصدر محصوراً فيه نحو: (ما أنت إلا أدباً، وإنما أنت تربية الأمراء) أو كان المصدر معطوفاً عليه نحو: (الأسعار صعوداً وهبوطاً) ولكن إذا لم يكن المخبر عنه اسم عين بل اسم معنى فحينئذ وجب رفعه على الخبرية نحو: (أمرُكَ عَجَبٌ عَجَبٌ).

ثالثاً: إذا وقع المصدر بعد جملة والغرض منه التشبيه، وتكون تلك الجملة مشتملة على فاعله وعلى معناه وليس فيها ما يصلح للعمل نحو: (لك قفزٌ قفزٌ الغزلان) ونحو: (ولي سعيٌ سعيٌ المخلصين).

رابعاً: إذا كان المصدر المؤكد^(١٣٦) لمضمون الجملة قبله سواء جيء به لمجرد التأكيد نحو قولك: (نادى سليم جهراً) أو كان لمنع احتمال المجاز نحو: (هذا أخي حقاً، ولا أفعل ذلك البتة).

خامساً: إذا وقع المصدر تفصيلاً لمجمل قبله طلباً كان أو خبراً نحو قولك: (لأجاهدن فيما فوزاً وإما هلاكاً)^{(١٣٧) (١٣٨)}.

امتناع حذف عامل المصدر

ذهب بعض النحاة إلى أنه لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد وسبب ذلك أنه قد جاء لتقوية المؤكد وتقرير معناه ومعلوم أن الحذف ينافي ذلك السبب^(١٣٩).

وقد أشار إلى هذا المعنى ابن مالك في منظومته حيث يقول:

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل مُتَّسَع

ومن الذين ذهبوا إلى أن حذف عامل المصدر يجوز هو أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن مالك حيث قال في شرحه على ألفية والده: يجوز حذف عامل المصدر إذا دل عليه دليل كما يجوز حذف عامل المفعول به وغيره ولا فرق في ذلك بين أن يكون المصدر مؤكداً أو مبيناً، والذي ذكره الشيخ رحمه الله (يريد والده ابن مالك صاحب الألفية) في هذا الكتاب وفي غيره أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله.

حيث يقول ابن مالك في شرحه للكافية إن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وأيضاً تقرير معناه فلذلك حذفه لم يجز، فإن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائماً ففي هذه الحالة لا شك أن حذفه منافٍ لذلك القصد وهو ممنوع ولا دليل عليه.

وإن أراد أن المصدر المؤكد تارة يقصد به التقوية والتقرير، وتارة يقصد به مجرد التقرير فمسلم، ولكن لا نسلم أن الحذف منافٍ لذلك القصد، وذلك لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر، فلا يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى.

ولو لم يكن معنا ما يندفع به هذا القياس لكان في دفعه بالسمع كفاية فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً إذا كان خبراً عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر نحو: أنت سيراً وميراً، وحذفاً واجباً في مواضع أخرى نحو: سقياً، ورعيّاً، وحمداً، وشكراً، لا كفراً.

فمنع مثل هذا إما لسهوه عن وروده أو للبناء على أن المسوخ لحذف العامل منه نية التخصيص، وهو دعوى إلى خلاف الأصل ولا يقتضيها فحوى الكلام^(١٤٠).

ثم إن حذف عامل المصدر على نوعين: جائز وواجب، فالجائز كما في الأمثلة المذكورة، والواجب إذا كان الأمر بدلاً من اللفظ بالفعل كما قال: والحذف حتم ... الخ^(١٤١).

وقال العلامة الصبان في الفصل بين الكلامين – أي ما يراه ابن مالك وابنه – ورد بأن الحذف منافٍ للتوكيد مطلقاً لأن التوكيد يقتضي الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافي ذلك فدعواه الأولوية مردودة، وما ذكره وإن كان من

أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله: وحذف عامل المؤكد امتنع، لنكات، كما يدل أيضاً على ذلك قوله بعد:
والحذف حتم إلى آخره.

وفيه أن نحو: أنت سيراً لا دليل على استثناء لدعم تحتم حذف عامله، فالجواب بالنسبة إليه لا ينهض، ولو أن
الخليل وسيبويه (رحمهم الله) يميزان الجمع بين الحذف والتوكيد.

وقد رد ابن عقيل المنازعة بأن جميع الأمثلة التي ذكرت من قبل ليست من المؤكد بل إن المصدر فيها نائب مناب
الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه، ويدل على ذلك أن ابن عقيل يمنع أن يجمع بينهما أي: بين الفعل
والمصدر النائب مناب الفعل، ومعلوم أن لا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد، وأيضاً أنه لا
خلاف في عدم عمل المصدر المؤكد واختلف النحاة في عمل المصدر الواقع موقع الفعل، والمذهب الصحيح
أنه يعمل، ولا يخفى أن دليله الأول لا يأتي في نحو: (أنت سيراً) وأنه يلزم أيضاً على كلامه زيادة أقسام المصدر
على الثلاثة المذكورة في قوله: توكيدا، أو نوعاً... الخ إلا أن يكون مراده أن تلك الأمثلة ليست من المؤكد الآن
وإن كانت منه بحسب الأصل^(١٤٢).

الفصل الثالث: دلالة المفعول المطلق

المبحث الأول: دلالاته على التوكيد

ذهب النحاة إلى أن المفعول المطلق قد يكون للتوكيد، فالمتكلم عندما يقول ضربت فقط، يمكن أن يوهم
السامع أنك لم تضرب فلاناً حقيقة الضرب، أو ربما يشك فيك أنك ضربته، ولكن بعدما تأتي بمصدر مؤكد
مرة ثانية كقولك: (ضربت ضرباً) لا تعطي مجالاً لسامعك أن يشك في ضربك، فهذا سرُّ دلالة المفعول المطلق
المؤكد الذي قد جاء لسبب مهم، وهو أنك تعطي صاحبك من اليقين والاطمئنان بأنك فاعل ما قلته حقيقة
ولا تكذب عليه، أو أنت قلت هذا الكلام لا غيرك.

قال الدكتور فاضل السامرائي في كتابه ما نصه: (إن العرب قد تكرر الفعل مرتين إذا أرادت ذلك وقد تأتي
بالمصدر المؤكد إذا أرادت، فهذا تعبير وذاك تعبير، وكل يؤدي غرضاً ومعنى. إن ثمة فرقاً في المعنى بين قولنا

(تحدث تحدث محمد) و(تحدث محمد تحدثاً) فان قولنا (تحدث تحدث محمد) إنما كرر الفعل فيه لأن المتكلم قد يظن أن المخاطب لم يسمع الكلمة الأولى، أو انصرف ذهنه إلى فعل آخر فتعيد له الكلمة لتزيل ذلك عنه، أما قولنا (تحدث محمد تحدثاً) فلازالة الوهم من أن الفاعل لم يفعل ذلك، وإنما فعل ملازمه أو فعلاً قريباً منه، فإذا قلت مثلاً (ركض الرجل) فقد ينصرف الذهن إلى أنه أسرع في المشي وقد جعلت المشي ركضاً تجوزاً، فإذا قلت (ركضاً) فقد أزلت التجوز الذي قد ينصرف إليه ذهن السامع، وقررت أنه قام بالحدث حقاً^(١٤٣).

وهناك كثير من النحاة قد ذهبوا أيضاً إلى أن المفعول المطلق يكون من أهم سماته، التوكيد، فقد ألح عثمان بن جني إلى ما سبق في كتابه (اللمع في العربية) وبيّن أن التوكيد من الأشياء التي قد عرف بها المفعول المطلق^(١٤٤).
وذهب أيضاً ابن هشام (رحمه الله) إلى أن من أهم سمات المفعول المطلق أن يكون للتوكيد، ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (النساء: ١٦٤)، وأيضاً: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٥٦)^(١٤٥).

وإذا نظرنا إلى المثالين السابقين يتبين لنا أن الله سبحانه وتعالى قد أكد آخر الآيتين بمفعول مطلق وهنا ما يجعل الجملتين أكثر تأكيداً مما إذا كانتا غير مؤكدتين، ويجعلنا أيضاً نهتم كثيراً بهذا التوكيد الذي ذكره الله سبحانه وتعالى في كتابه.

وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي في كتابه (معاني النحو) أن النحاة قد قسموا المفعول المطلق في مثل قولك (قمت بالأمر قياماً) مؤكداً لعامله، والعامل هنا هو الفعل، بحيث أنك أكدت فعلك، وقمت به على وجه لا يحتمل الشك، وهناك حقيقة أنه في مثل هذا يأتي التوكيد لمصدر الفعل لا للفعل، وذلك لأن الفعل هو ما يدل على حدث قد اقترن بزمان، وأما المصدر فهو الحدث المجرد فعند قولك: (قمت قياماً) قد أكدت الحدث فقط، ولم تؤكد مع الحدث الزمن أيضاً، فالتكلم عندما يتكلم للمخاطب قد يحتاج إلى توكيد الفعل كله، فيكرره فيقول (قام قام محمد) ففي هذه الحالة أنك قد أكدت الحدث والزمن، وقد يحتاج المتكلم أيضاً إلى توكيد الحدث فقط، فيقول في هذه الحالة: (قام محمد قياماً)، وقد يأتي التوكيد للزمن الذي تضمنه الفعل دون أن تؤكد الحدث، فتأتي بالظرف الذي للتوكيد فيقول: (قام محمد حيناً) ف(حيناً) هنا تؤكد للزمن الذي تضمنه

الفعل (قام) وذلك لأن القيام لا يكون إلا في حين، ومن هذا المعنى قد جاء قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ (الإسراء: ١)، ومعلوم أن الإسراء لا يكون إلا في الليل^(١٤٦).

وذهب الرضي إلى أن ما يراد بالتوكيد هو: المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه، من وصف أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سمّوه تأكيداً للفعل توسعاً، فقولك: ضربت بمعنى: أحدثت ضرباً فلما ذكرت بعده ضرباً، صار بمنزلة قولك: أحدثت ضرباً ضرباً، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل^(١٤٧).

وذهب ابن برهان العكبري في كتابه (شرح اللمع) إلى التوكيد بالمصدر حيث مثل بقوله: (ضربت زيداً ضربت زيداً) فبعد هذا تستطيع أن تختصر فتقيم مقام الجملة الثانية فضلةً بأن تفيد مفادها، فتقول: (ضربت زيداً ضرباً) فهذه جملة واحدة، وهي قد دلت على ما دلته تلك الجملتان السابقتان، ومثل ذلك قولهم: (ليس بالدار أحد وإنما بالدار حمار) فهاتان جملتان، وهناك جملة واحدة قد دلت على ما تدل عليه وهو قولهم: (ما في الدار أحد إلا حماراً)^(١٤٨).

وهناك أمثلة كثيرة في اللغة العربية تدل على التوكيد مثل هذا قولك: (هذا زيد حقاً، والحق لا الباطل) فيكون المصدر في هذا المثال منصوباً، والتقدير: (أحق الحق، وأحق حقاً)، لا أتوهم الباطل، ولا تذكر هذه المصادر بعد الجمل إلا أن يكون دلالة على التوكيد، لأن الخبر قد يكون حقاً وباطلاً، فصار في الجملة دليل على (أحق).

ويجوز أن تتوسط هذه المصادر بين المبتدأ وخبره، مثل تقول: (زيدٌ حقاً أخوك)، ولا يجوز أن تقول (حقاً زيدٌ أخوك) إنما جاز أن يتوسط لا أن يتقدم، وذلك لأن هذه المصادر قد جاءت للتوكيد، فلو قدمناها قبل الجملة لبدأنا بالتوكيد قبل المؤكد، وهذا فاسد كما هو معلوم وسبب ذلك أن التوكيد تابع، والتابع لازم أن يكون بعد المتبوع، وأما إذا توسطت فقد تقدم قبلها ما يكون توكيداً له، ولأجل هذا قد افترق حال التقديم والتوسيط^(١٤٩).
وقد ذهب عباس حسن إلى أن المصدر بحسب فائدته المعنوية قد تكون دلالة أو الغرض منه أمراً واحداً، ألا وهو: أن يؤكد المصدر توكيداً لفظياً في معنى عامله الذي ذكر قبله، بحيث يزيده قوةً ويقرره، ويبعد الشك

عنه، ويبعد احتمال المجاز عنه أيضاً، ويتحقق هذا التوكيد بالمصدر المنصوب الذي يكون مبهماً ومثل ذلك قولك: (بلع الحوت الرجل بلعاً) أو (طارت السمكة في الجو طيراناً). وتوكيد المصدر لعامله هو من نوع التوكيد اللفظي، بحيث يؤكد نفس عامله إن كان مصدراً مثله، ويؤكد مصدر عامله أيضاً الذي ليس بمصدر. وجاء في كتاب إرشاد السالك إلى أن ما سبق من المصادر لمجرد التوكيد تزيد دلالاته على دلالة الفعل ولأجل هذا قد عومل معاملة الفعل في أنه لا يجوز أن يثنى ولا أن يجمع، وإنما يكون مفرداً دائماً، نحو: ضربته ضرباً، وعلى هذا فلا يجوز أن تقول: ضربتين ولا ضرباً.

ولكن إن ختم آخره بالتاء، زادت دلالاته على دلالة الفعل بالتقييد بالمرّة فيثنى ويجمع فيقال: (ضربته ضربتين، وضربات)^(١٥٠). وإلى هذا أشار (رحمه الله) بقوله:

وما لتوكيد فوحد أبداً وثن واجمع غيره وافرداً
وقد ذهب الرضي في شرحه إلى ما سبق ولكن عبارته أدق من الأول حيث يقول: (لا يثنى ولا يجمع) إذ المراد بالتأكيد: ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه، ولم يتضمن الفعل إلا الماهية من حيث هي هي، والقصد إلى الماهية من حيث هي هي مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها، والتثنية، والجمع لا يكونان إلا مع كثرتها، فتناقضا^(١٥١).

المبحث الثاني: دلالاته على النوع

ومن أغراض المفعول المطلق دلالاته على ما يبين النوع.

قال الأشموني إنَّ أحد أغراض المفعول المطلق هو أن يكون مبيناً للنوع، ومثل له بقوله: (سرتُ سيرَ ذي رَشِدٍ) أو سيراً شديداً أو السير الذي تعرفه، وسماه النحاة المختص، وإلى هذا أشار ابن مالك (رحمه الله) بقوله:
.... أو نوعاً يبين أو سير ذي رَشِدٍ^(١٥٢)
وقال ابن هشام (رحمه الله) إن المفعول المطلق لا يفيد دلالة إلا على ثلاثة أنواع ... ومنها بيان النوع ومثل له بقوله تعالى: ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ (القمر: ٤٢).
ونحو أيضاً (جلس جلوساً حسناً)^(١٥٣).

ذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أن المقصود بالمبين للنوع هو تبيان نوع عامله، نحو: (انطلقت انطلاقاً سريعاً) وقد مثل لهذا النوع أيضاً بنحو: (ضربته ضرباً شديداً، أو مبرحاً) فإنها مبينة لنوع الضرب^(١٥). وأدرج النحاة تحت هذا القسم ما ينوب عن المصدر من كل جوانبه التي ذكرناها في الفصل الثاني.

وقد ذهب الرضي إلى أن معنى المبين للنوع هو المصدر الموصوف، وذلك يأتي على أقسام لأنه إما أن يكون موضوعاً على معنى الوصف كالفهقري، والقرفصاء، وكالجلسة، والركبة، لأن الفعلة للمصدر المختص بأي صفة من الصفات كصفة الحسن، أو القبح، أو الشدة، أو الضعف، أو غير ذلك، فالجلسة مطابقة للجلوس، وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو: (جلسة حسنة) وربما يترك نحو: (جلست جلسة) أو ربما يوصف بصفة مع ثبوت الموصوف، وذلك مثل: (جلست جلوساً حسناً) أو مع حذفه نحو: (عمل صالحاً) أي عملاً صالحاً، ومن هذا المعنى ضربت ضرب الأمير، وذلك لأنك حذفت الموصوف، ثم بعد ذلك حذفت المضاف من الصفة، والأصل ضربته ضرباً مثل ضرب الأمير، وذلك لأنك لا تفعل فعل غيرك.

وقد يكون أيضاً اسماً صريحاً مبيناً كونه بمعنى المصدر إما بمن نحو: (ضربته أنواعاً من الضرب)، أو بالإضافة وذلك إما في أي نحو: (ضربته أي ضرب)، وأما بأفعل التفضيل نحو: (ضربته أشد ضرب) لأن (أيّاً)، وأفعل التفضيل بعض ما يضافان إليه.

ويجوز أيضاً أن يكون هذا مما حذف موصوفه أي: ضرباً أي ضرب، وإما في بعض وكل نحو: (ضربته بعض الضرب)، أو (كل الضرب)، أو غير مبين في اللفظ نحو: (ضربته أنواعاً وأجناساً).

وقد يأتي لبيان النوع مصدراً مثني أو مجموعاً وذلك لبيان اختلاف الأنواع نحو: (ضربته ضربين) أي مختلفتين، ومن هذا المعنى جاء قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾ (الأحزاب: ١٠)، أو يكون معرفاً بلام العهد كما إذا أردت أن تشير إلى ضرب معهود شديد أو ضعيف أو غير ذلك فتقول: (ضربته ذلك الضرب) ونحو القرفصاء في نحو: (قعد القرفصاء) والفهقري في نحو: (رجع الفهقري) مصدر بنفسه عند سيبويه (رحمه الله)، وذهب المبرد إلى أنه في الأصل صفة مصدر وعلى هذا يكون التقدير: القعدة القرفصاء، والرجوع الفهقري وذهب بعض: إلى أنه منصوب بفعل مشتق من لفظه وإن لم يستعمل، فكأنه قيل تقهقر الفهقري وتقرفص القرفصاء

ونحوه، ولكن عدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفاً لشيء وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين إذ هو في الحقيقة إثبات حكم بلا دليل^(١٥٥).

وذكر محمد محيي الدين في حاشيته على شرح ابن عقيل أن المفعول المطلق الذي يبين نوع عامله هو ما يكون على واحد من ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون المفعول المطلق مضافاً نحو قولك: (اعمل عمل صالحين) و(جد جد الحريص على بلوغ الغاية) وهذا النوع من باب ما ينوب عن المصدر نفسه، وذلك لاستحالة أن يفعل الإنسان فعل غيره، وإنما يفعل فعلاً مماثلاً لفعل غيره، فالحقيقة في هذين المثالين أن تقول: (اعمل عملاً مشابهاً لعمل الصالحين) و(جد جداً مماثلاً لجد الحريص).

الثاني: أن يكون المفعول المطلق موصوفاً، نحو قولك: (اعمل عملاً صالحاً) و(سرت سيراً وئيداً) وليس هذا من النيابة قطعاً.

الثالث: أن يكون المفعول المطلق مقروناً بأل العهدية، نحو قولك: (اجتهدت الاجتهاد) و(جددت الجد) وهذا يحتمل الأمرين جميعاً، فإذا كان المعهود بين المتكلم والمخاطب فعل شخص آخر كان هذا من باب النيابة، وكأن المتكلم يقول: (اجتهدت اجتهاداً) مثل ذلك الاجتهاد الذي نعلم أن فلاناً قد اجتهد، وإن كان المعهود بينهما هو اجتهاد المتكلم نفسه، وأنه قصد بدخول أل عليه استحضار صورة لم يكن من باب النيابة، لأنه فعله^(١٥٦).

وقد يكون الغرض من المصدر المنصوب أمرين معاً، توكيد عامله المذكور، وبيان نوعه، ويكون بيان النوع هو الأهم، وذلك نحو: (نظرت نظر الإعجاب) والتقدير وأثنت عليه ثناءً مستطاباً، وليس من الممكن بيان النوع من غير أن يؤكد المعنى^(١٥٧).

المبحث الثالث: دلالاته على العدد

فكما أن المفعول المطلق قد جاءت دلالاته على التوكيد والنوع، فقد جاءت أيضاً دلالاته على العدد بحيث يقصد به عدد العامل سواء كان العدد معلوماً، أو مبهماً. والمثال للأول: (ضربته ضربتين)، والثاني: نحو (ضربته ضربات)^(١٥٨).

ويعني بالعدد ما يكون دلالة على عدد المرات سواء كان معيناً أو لا، وهو إما مصدر موضوع له، نحو: (ضربته ضربة وضربتين وضربات) أو مصدر موصوف بما يدل عليه نحو: (ضربته ضرباً كثيراً) أو إما عدد صريح مميز بالمصدر نحو: (ضربته ثلاث ضربات) قال الله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ (النور: ٤). أو كان مجرداً عن التمييز نحو: (ضربته ألفاً)، ويجوز كون المجرّد صفة لمصدر محذوف، أي: ضرباً ألفاً، أو كان آلة موضوعة موضع المصدر نحو: (ضربته سوطاً وسوطين وأسواطاً) والتقدير: ضربته ضربة بسوط، فحذف المصدر المراد به العدد، وأقيم الآلة مقامه دالة على العدد بإفرادها، لأنك ربما قلت: ضربته سوطين وأسواطاً مع أنك لم تضربه العدد المذكور إلا بسوط واحد، لكنك ثبتت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثني والمجموع، ويجوز أن يكون الأصل: ضربته سوطاً: ضربته ضربة سوط، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وقد اجتمع في هذا القسم أي فيما قام فيه الآلة مقام المصدر: بيان النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك: ضربته ضربين وضروباً قاصداً لاختلاف الأنواع^(١٥٩).

وقال أبو حيان: (المصدر المعدود لا خلاف في جواز تثنيته وجمعه تقول: (ضربت ضربتين، وضرباتٍ) وغيره مما ليس بمبهم فيه خلاف، منهم من أجاز ذلك قياساً على ما سُمع، ومنهم من قال لا يثنى ولا يجمع لاختلاف أنواعه كما لا يثنى ولا يجمع اسم الجنس لاختلاف آحاده وهو ظاهر مذهب سيويوه رحمه الله^(١٦٠)، وإلى هذا ذهب بعض النحاة بحيث يقولون: ولا يثنى مصدر المبهم ولا يجمع^(١٦١). وإلى ما سبق أشار ابن مالك:

وما لتوكيد فوحّد أبداً (وثنّ واجمع غيره وأفردا)

الخاتمة

وبهذا انتهينا والله الحمد من الكلام عن المفعول المطلق وتبيان أقسامه ودلالة كل قسم، وما فيه من قضايا ومشكلات، ويمكن أن أُلخص أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث:

أولاً: المفعول المطلق من أهم أنواع المفاعيل، ينبغي الإلمام بأحكامه الواسعة المتشعبة، وقد لا يفرق بينه وبين المصدر عند بعض الدارسين.

ثانياً: كثرة الصور التي تنوب عن المفعول المطلق، وما فيه من توسع في المعنى.
ثالثاً: وأشارت إلى توضيح المصطلحات كالمبهم والمتصرف والمختص وغير المختص.
وأيضاً يحذف عامل المفعول المطلق إذا دل دليل عليه، وما الغاية من هذا الحذف؟

التوصيات:

وأرى أن يفرد كل باب من أبواب النحو ببحوث أو كتب مستقلة تتناول كل ما يتعلق بهذا الباب من مسائل وقضايا، كما فعل الإمام الزجاج إذ أفرد ما ينصرف وما لا ينصرف بكتاب مستقل وهو مطبوع بتحقيق الدكتورة هدى قراعة.
والأمل معقود على محبي العربية وتراثها وعشاقها للنهوض بهذه الدراسات الموسعة، والله الهادي إلى سبيل الرشاد والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط/ ١، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٢- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: لابن قيم الجوزية، ومعه كتاب (تمرين الطلاب في صناعة الإعراب)، للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق: محمود نصار، ط/ ١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٣- أسرار النحو: لابن كمال باشا، تحقيق: د. أحمد حسن حامد، دار الفكر - عمان.
- ٤- الإظهار: لمحمد بن بير علي البركوي، ط/ ١، مطبعة أمين، ١٣٧٧ هـ.
- ٥- الأمالي: لابن الحاجب أبي عمرو عثمان، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجليل - بيروت، ودار عمان - الأردن عمان.
- ٦- الأنموذج المحشى، لجار الله الزمخشري، شرحه الأستاذ عبد الغني الأردبيلي، دار الكتب، سيدان، إيران.
- ٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة - بيروت، ١٩٨٠ م.
- ٨- البهجة المرضية في شرح ألفية ابن مالك، جلال الدين السيوطي، تعليق: مصطفى الحسيني، مطبعة سرور، ٢٠٠٣ م.
- ٩- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب النحوي، تحقيق: د. موسى بناي العلي، مطبعة العاني - بغداد.
- ١٠- تاج العروس من جواهر القاموس: للسيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من العلماء، الكويت، ١٩٦٥ م.

- ١١ - التحفة السنية شرح المقدمة الاجرومية، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/١، دار الأنبار، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ١٢ - التذيل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان النحوي، تحقيق: د. حسن هندراوي، كنوز إشبيلية.
- ١٣ - التعريفات للسيد الشريف الجرجاني، تعليق: محمد باسل عيون السود، ط/٢، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٤ - جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.
- ١٥ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تعليق تركي فرحان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ. وطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، بلا تاريخ.
- ١٦ - حاشية شرح القطر في علم النحو، للشيخ محمود شكري الألوسي، مطبعة جرجي حبيب حنانيا، القدس، ١٣٢٠هـ.
- ١٧ - حاشية الصبان على شرح الأشموني، للشيخ محمد علي الصبان، تصحيح إبراهيم شمس الدين، ط/١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ١٨ - الدرر اللوامع على همع الهوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت، ١٩٨١م.
- ١٩ - ديوان الأعشى ميمون بن قيس، شرح: د. محمد حسين، مكتبة الآداب - القاهرة، ١٩٥٠م.
- ٢٠ - ديوان الخطيئة، دار صادر - بيروت، ٢٠٠٨م.
- ٢١ - ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ١٩٥٠م.
- ٢٢ - ديوان مالك ومتمم بني نوبة، تحقيق: ابتسام الصفار، مطبعة الإرشاد - بغداد، ١٩٦٨م.
- ٢٣ - الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: د. حاتم الضامن، وزارة الثقافة - بغداد، ١٩٧٩م.
- ٢٤ - سبيل الهدى على شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام الأنصاري: تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، ومعه رسالة في مدح النحو لعبد القادر الصقاب، ط١، مكتبة دار الفجر، دمشق، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- ٢٥ - شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- ٢٦ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، مطبعة سيد الشهداء، قم.
- ٢٧ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لنور الدين علي بن محمد، بعناية: حسن حمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٢٨ - شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك الطائي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٢٩ - شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ٣٠ - شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد الاسترآبادي، تحقيق: يوسف حسن عمر، طبعة جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
- ٣١ - شرح اللمع: لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، ط١، الكويت، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ٣٢ - شرح اللمع: نور الدين الباقرلي، تحقيق: د. محمد خليل، ط١، دار الشؤون الثقافية، آفاق العربية، بغداد، ٢٠٠٢م.

- ٣٣- شرح المفصل: لابن يعيش، تحقيق: د. أميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- ٣٤- شرح المقدمة المحسنة: للشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط١، ١٩٧٧م.
- ٣٥- شرح شذور الذهب: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد ياسر شرف، ط١، دار إحسان، طهران، ١٣٧٥هـ.
- ٣٦- شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مطبعة أمير، قم، ١٣٧٧هـ.
- ٣٧- شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق: د. عادل سليمان، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٩٩٠م.
- ٣٨- علل النحو: لأبي الحسن الوراق، تحقيق: محمود نصار، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢م.
- ٣٩- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين الجامي، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف، بغداد، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٤٠- القواعد الأساسية للغة العربية: للسيد أحمد الهاشمي، مؤسسة انتشارات هجرت، قم.
- ٤١- كتاب سيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٤٢- الكليات: لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- ٤٣- لسان العرب: لابن منظور، تصحيح: محمد أمين عبد الوهاب، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٤٤- اللمع في العربية: لابن جني أبي الفتح، تحقيق: حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية.
- ٤٥- معاني القرآن: للفراء أبي زكريا يحيى بن زياد، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف، ط٣، دار الكتب والوثائق، القاهرة، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٧م.
- ٤٦- معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.
- ٤٧- المقتصد في شرح الإيضاح: للإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢م.
- ٤٨- النحو الوافي: عباس حسن، طبعة دار المعارف، مصر، ١٩٦١م.
- ٤٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر. وأيضاً طبعة دار الكتب العلمية - بيروت، بتحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، ١٩٩٨م.

الهوامش

- (١) النحو الوافي ٤ / ١٦٦.
- (٢) ينظر: جامع الدروس العربية ٣ / ٢٣-٢٤.
- (٣) أوضح المسالك، لابن هشام ٢ / ٣٣.



- (٤) أوضح المسالك ٢ / ٣٣.
- (٥) أسرار النحو، لأحمد بن سليمان المعروف بابن كامل باشا ١١٧، هامش الكتاب، وينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ / ٤٦٧.
- (٦) شرح ابن عقيل، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل ٢ / ١٦٩.
- (٧) ينظر: الكتاب: ١ / ٣٦، ١٢٤، ١٥٤، ١٩٤، ٢٥٢، ٣٢٨، ٣٣٥، وسماه: الحدثان، ١ / ٣٤، والحدث: ١ / ٣٥، ٣٦، والمصدر: ١ / ٣٦؛ وينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ١ / ٢٧٢.
- (٨) لسان العرب، لأبن منظور ٧ / ٣٠٢.
- (٩) كتاب أمالي ابن الحاجب ١ / ٤٢٨.
- (١٠) التحفة السنية، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ١٣٣.
- (١١) الكلبيات، لأبي البقاء الكفوي: ٨١٥.
- (١٢) أنموذج محشى، للزخشري ٣٨ في حاشية الكتاب.
- (١٣) شرح الأشموني ١ / ٤٦٦.
- (١٤) ينظر: اللمع في العربية، لابن جني ١٠١، وحاشية الصبان ٢ / ١٥٩ قد جاء نفس العبارة.
- (١٥) حاشية الخضري، تركي فرحان المصطفى ١ / ٤٢٢.
- (١٦) حاشية الخضري: ١ / ١٨٦، طبعة عيسى الحلبي.
- (١٧) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي ٢ / ٩٤.
- (١٨) حاشية شرح القطر في علم النحو، للآلوسي ٣٦٣.
- (١٩) معاني النحو، الدكتور فاضل السامرائي ٢ / ١٣٣.
- (٢٠) ينظر: معاني النحو ٢ / ١٣٣.
- (٢١) شرح التصريح على التوضيح، للأزهري ١ / ٥٠٥.
- وقد جاء التقسيم أيضاً في الكتب الآتية وبأساليب مختلفة: همع الهوامع ٢ / ١٢٣، شرح الرضي ١ / ٣٢٣ - ٣٢٥، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٣١ - ٢٣٤، شرح الأشموني ١ / ٤٧٦ - ٤٧٧، شرح ابن عقيل ٢ / ١٨٢ - ١٨٣، حاشية الصبان ٢ / ١٧٤ - ١٧٥.
- (٢٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، للأزهري ١ / ٥٠٦.
- (٢٣) ينظر: الكتاب، لسيبويه ١ / ٣٨٠، همع الهوامع، للسيوطي ٢ / ١٢٣. أخذته من هامش الكتاب.
- (٢٤) شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٢٥.
- (٢٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان ٢ / ١٧٥.
- (٢٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢ / ١٢٤.
- (٢٧) قائله مجهول، ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢ / ٩٢، والدرر اللوامع: ٣ / ٧٦.



- (٢٨) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٣٥، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ٣٤.
- (٢٩) ينظر: معاني النحو ٢/ ١٣٣-١٣٤.
- (٣٠) ينظر: المصدر السابق ٢/ ١٣٣.
- (٣١) ينظر: المصدر السابق ٢/ ١٣٥.
- (٣٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٤٤٠-٤٤٢، طبعة دار الفكر، ومعاني النحو ٢/ ١٣٦.
- (٣٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ١٤٩.
- (٣٤) حاشية الخصري على شرح ابن عقيل ١/ ٤٣٠.
- (٣٥) ينظر: معاني النحو ٢/ ١٣٨.
- (٣٦) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني ١/ ٥٨١-٥٨٢.
- (٣٧) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني ١/ ٥٨١-٥٨٢.
- (٣٨) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي: ٣/ ١٣٥٣.
- (٣٩) حاشية الصبان، للشيخ محمد بن علي الصبان ٢/ ١٦٤.
- (٤٠) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٢٠.
- (٤١) النحو الوافي ٢/ ١٧٠.
- (٤٢) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ١/ ٢٧٣-٢٧٤.
- (٤٣) ينظر: التذيل والتكميل لابي حيان: ٧/ ١٥٣، وجمع الهوامع ٢/ ٩٦.
- (٤٤) جامع الدروس العربية ٣/ ٢٤.
- (٤٥) جامع الدروس العربية: ٣/ ٢٤.
- (٤٦) المصدر السابق ٣/ ٢٤.
- (٤٧) المصدر السابق ٣/ ٢٩.
- (٤٨) ينظر: الفوائد الضيائية، نور الدين عبد الرحمن الجامي ١/ ٣١٧-٣١٩.
- (٤٩) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١١٨-١٢٠، وجمع الهوامع مع شرح جمع الجوامع ٢/ ١٠٨، وينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان ٣/ ١٣٦٣.
- (٥٠) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب ١/ ٢٣٤.
- (٥١) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٢١٧-٢١٩.
- (٥٢) ينظر: المصدر السابق، هامش الكتاب.
- (٥٣) ينظر: الكتاب (هارون): ١/ ٣٥٢-٣٥٤، وتاج العروس: ٤/ ١٨٦.

- (٥٤) نسبة ابن منظور للأسدي، ينظر: لسان العرب: ٥ / ٣٩٩٣.
- (٥٥) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢ / ١١٢ - ١١٤.
- (٥٦) الكتاب (هارون): ١ / ٣٥١.
- (٥٧) همع الهوامع: ٢ / ١١٢ - ١١٤.
- (٥٨) ينظر: الكتاب لسيبويه ١ / ٣٥١، همع الهوامع، للسيوطي ٢ / ١١٤.
- (٥٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٦٤.
- (٦٠) ينظر: الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ١ / ١١٩.
- (٦١) ينظر: النحو الوافي ٢ / ١٩٠ - ١٩١.
- (٦٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٦٥.
- (٦٣) الكتاب (هارون): ١ / ٣٤٨، وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٦٥.
- (٦٤) البيت للحطيئة في ديوانه: ٧٢.
- (٦٥) ينظر: همع الهوامع ١ / ١٠٨ - ١٠٩ استفتت من هامش الكتاب.
- (٦٦) ينظر: النحو الوافي ٢ / ١٩٠ - ١٩١.
- (٦٧) همع الهوامع ٢ / ١٠٩.
- (٦٨) البيت لسحيم عبد بن الحسحاس في ديوانه: ١٦.
- (٦٩) شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٣٠، وينظر: همع الهوامع: ٢ / ٨٢. ولقب بهذا اللقب اثنان من علماء العربية، الأول: يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري، والثاني: البطلوسي، سماه السيوطي إبراهيم بن قاسم، وسماه الزركلي محمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق، قال السيوطي: وليس بالأعلم مشهور فذاك اسمه يوسف.
- (٧٠) همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع، للسيوطي ٢ / ١٠٩.
- (٧١) ينظر: كتاب سيبويه: ١ / ٣٥٠ - ٣٥١، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي ٢ / ١١٠.
- (٧٢) ارتشاف الضرب، لابي حيان الأندلسي ٣ / ١٣٦٥. أخذته من هامش الكتاب.
- (٧٣) شرح الرضي على الكافية، للاستراباذي ١ / ٣٣٠.
- (٧٤) شرح المفصل، لابن يعيش ١ / ٢٩٤. أخذته من هامش الكتاب.
- (٧٥) النحو الوافي، لعباس حسن ٢ / ١٩٠ في هامش الكتاب.
- (٧٦) شرح المفصل، لابن يعيش ١ / ٢٩٤.
- (٧٧) همع الهوامع ٢ / ١١٠.
- (٧٨) النحو الوافي ٢ / ١٩٠.

- (٧٩) همع الموامع ٢ / ١١٠ .
(٨٠) ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٦٥ .
(٨١) ينظر: المصدر السابق .
(٨٢) النحو الوافي ٢ / ١٩٠ .
(٨٣) همع الموامع ٢ / ١١١ .
(٨٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٣٠ .
(٨٥) ينظر: لسان العرب، لابن منظور ١٥ / ٢٩ .
(٨٦) ينظر: كتاب الأمالي، لابن الحاجب ١ / ٤٣٣ - ٤٣٤ .
(٨٧) البيت لورقة بن نوفل، الزاهر في معاني كلمات الناس: ١ / ٥١ .
(٨٨) ديوانه: ١٩٣ .
(٨٩) ينظر: همع الموامع في شرح جمع الجوامع ٢ / ١١٤ - ١١٦ . والنحو الوافي ٢ / ٩٠ - ٩١ .
(٩٠) ينظر: همع الموامع في شرح جمع الجوامع ٢ / ١١٤ - ١١٦ .
(٩١) ينظر: النحو الوافي ٢ / ٩٠ - ٩١ .
(٩٢) سورة الواقعة من الآية ٨٩ .
(٩٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٦٧ .
(٩٤) البيت للأحوص الأنصاري في ديوانه: ١٩٩ .
(٩٥) ينظر: كتاب الأمالي، لابن الحاجب ١ / ٤٣٣ - ٤٣٤ .
(٩٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٣١١ .
(٩٧) ينظر: كتاب الأمالي، لابن الحاجب ١ / ٤٣٥ .
(٩٨) سورة ق من الآية ١٧ .
(٩٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١١٣ ، والبيت لمتهم بن نويرة في ديوانه: ١١٥ .
(١٠٠) ينظر: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢ / ١١٣ .
(١٠١) ينظر: همع الموامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي ٢ / ١١٧ .
(١٠٢) سورة الفرقان من الآية ٢٢ . وانظر كتاب سيبويه: ١ / ٣٢٥ - ٣٢٦ .
(١٠٣) سورة الفجر من الآية ٥ .
(١٠٤) هو ضمرة بن جابر. همع الموامع في شرح جمع الجوامع ٢ / ٨٨ .
(١٠٥) ينظر: همع الموامع في شرح جمع الجوامع ٢ / ١١٦ - ١١٨ .

- (١٠٦) ينظر: جامع الدروس العربية ٣/ ٢٦-٢٧.
- (١٠٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٩٩-٣٠٠.
- (١٠٨) ينظر: جامع الدروس العربية ٣/ ٢٦.
- (١٠٩) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ١٧٠ في هامش الكتاب المسمى بمنحة الجليل في شرح ابن عقيل محمد محيي الدين عبد الحميد.
- (١١٠) هو طرفه بن العبد، يقوله في هجاء عمرو بن هند. ينظر: معاني القرآن، للفراء ٢/ ١٢٨.
- (١١١) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ١٧٠-١٧١ هامش الكتاب، ولم أجد البيت في ديوان النابغة الذبياني.
- (١١٢) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١/ ٥٢٩.
- (١١٣) همع الهوامع ٢/ ٩٧-٩٨.
- (١١٤) شرح ابن عقيل: ٢/ ١٤٣-١٤٤.
- (١١٥) قوله إلى مصدر يوههم كلامه هنا كـ(الأوضح) اختصاصه بكلمتي (كل) و(بعض) ولكنه ليس كذلك بل يريد ما دل على كنية أو جزئية، فدخل (ضربته جميع ضرب و: غاية الضرب)، ونحو: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ (النساء: ٤٩)، ونحو: ﴿يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (التوبة: ٣٩). ينظر: سبيل الهدى والرشاد على شرح قطر الندى: ٣٣٢.
- (١١٦) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ٤٢٥-٤٢٧.
- (١١٧) شرح الأشموني ١/ ٤٧٠، مع استفادة من هامش الكتاب، والبيت للأحنف بن قيس. ينظر: لسان العرب: ٢/ ١٩٦٦.
- (١١٨) شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤٩٤.
- (١١٩) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ٤٢٥-٤٢٧.
- (١٢٠) القرفصاء بضم القاف والفاء ممدوداً أو بكسرهما مقصوراً، معناه أن يجلس الإنسان على أليئيه ويلصق فخذه ببطنه، ويحتب أيضاً بيديه، أو يجلس على ركبتيه منكباً ويلصق فخذه ببطنه ويتأبط كفيه، وقد عد القهقري والقرفصاء من النائب عن المصدر ولو أنهما مصدران لقهقر والقرفص وذلك لكونهما من غير عامل. ينظر: حاشية الصبان ٢/ ١٦٥.
- (١٢١) وذهب ابن هشام إلى أن الصفة لا تنوب عن المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿جَوْوُ وَ تُؤْجُ سَوْوُ﴾ من الآية ٣٥، خلافاً للمعربين كما زعموا أن أصل (أكلا رغداً)، وأنه قد حذف الموصوف ونابت صفته منابه لذلك فانتصب انتصابه، ومذهب سيبويه (رحمه الله) في ذلك إنها هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير: (فكلا حالة كون الأكل رغداً)، ويدل على ذلك أيضاً أنهم يقولون: (سير عليه طويلاً) فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون (طويل) بالرفع فعلى هذا دل أنه حال لا مصدر وإلا لجازت إقامته مقامه الفاعل، ومعلوم أن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق بين النحويين. ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ٢٢١.
- (١٢٢) أي ما يجتمع معه في الاشتقاق أي في أصل مادة الاشتقاق وهي (الباء، والتاء، واللام، أو النون، والباء، والتاء) هذا ما دفع شيخ الإسلام بأن يعترض في الأولى يشاركه في المادة لأن المصدر ليس مشتقاً على المشهور كما يشر إليه عبارته، أما قوله (نباتاً) فإنه اسم مصدر غير علم لأنبت مثل (عطى لأعطى) فلهذا ذكره في اسم المصدر غير علم، وقد يقال جعله من الملاقاة في الاشتقاق إشارة إلى كفاية ملاحظة الملاقاة

المذكورة في النيباة أو نظر إلى ما قاله الموضح من أنه اسم عين لنبات ناب عن المصدر، ولكن نص غير واحد من النحاة على أن نبات مصدر سمي به (النابت) كما سُمي أيضاً بد (أنبت). ينظر: حاشية الصبّان ٢ / ١٦٧.

(١٢٣) ومصدر (تبتل إليه) تبتل، كتعلم، وتفهم، ولكن جاء على التفعيل مصدر فعّل لسر لطيف، فإن في هذا الفعل إيذاناً بالتدريج، والتكلف، والعمل، والتكثر، والمبالغة، فأتى بالفعل الدال على أحدهما وبالمصدر الدال على الآخر فكأنه قيل: بتل نفسك إلى الله تبتلاً وتبتل إليه تبتلاً ففيه معنيان من الفعل ومصدره وهذا كثير في القرآن وهو من حسن الاختصار والإيجاز. معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي ٢ / ١٤١.

(١٢٤) ينظر: شرح الأشموني ١ / ٤٦٨ - ٤٧١.

(١٢٥) ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية، لسيد أحمد الهاشمي ١٩٩.

(١٢٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ١٤٦ - ١٤٧.

(١٢٧) معاني النحو ٢ / ١٣٨ - ١٣٩.

(١٢٨) ينظر: معاني النحو ٢ / ١٤٣.

(١٢٩) ينظر: معاني النحو ٢ / ١٤٢.

(١٣٠) ينظر: همع الهوامع ١ / ١٠٤.

(١٣١) ينظر: النحو الوافي ٢ / ١٧٣.

(١٣٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٤٩٨.

(١٣٣) ينظر: كتاب الإظهار، للبركوي ٥١ - ٥٢.

(١٣٤) ينظر: حاشية الصبّان ٢ / ١٦٩. بتصرف قليل.

(١٣٥) وإلى هذا المعنى أشار ابن مالك بقوله:

والحذف حتم مع آت بدلا من فعله، كندلاً اللذ كاندلاً

وذكر سيوييه (رحمه الله) في هذا المعنى قول الشاعر:

على حين ألهى الناسَ جل أمورهم فندلاً زريقُ المالِ ندلَ الثعالبِ

الشاهد فيه قوله (فندلاً) حيث هنا ناب مناب فعله وهو مصدر وعامله محذوف وجوباً والتقدير (ندلاً يا زريق المال) والندل: خطف الشيء بسرعة. ينظر: شرح ابن عقيل ٢ / ١٧٦ - ١٧٩.

(١٣٦) أما المؤكد جملة فعلية قسمين:

الأول: المؤكد لنفسه وهي نص في معناه نحو: (له عليّ ألف عرفاً) أي إعترافاً، ويسمى المؤكد لنفسه لأنه بمنزلة إعادة ما قبله فكأن الذي قبله نفسه.

الثاني: المؤكد غيره وهو الآتي بعد جملة صائرة به نصاً نحو: أنت إبنى حقاً، ويسمى مؤكداً غيره، لأنه يجعل ما قبله نصاً بعد أن كان محتملاً فهو مؤثر والمؤكد به متأثر، والمؤثر والمتأثر غيران. وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

ومنْهُ مــــا يدْعونــــهُ مَوْكــــداً لَنْفــــســــه أَوْ غــــيــــره فـالْمَبْتــــداً
نَحْوُ لــــه عَلــــيَّ أَلْف عَرَفــــا والثَّانِي كـابْنِي أَنْتَ حَقّاً صَرَفــــا

شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك أبو عبد الله محمد بن مالك ١٩٥-١٩٦.

تنويه: وقد أشرنا إلى تعريف هذين القسمين في الفصل الأول من أقسام المفعول المطلق حيث ذكرناهما هناك من حيث أقسام المفعول المطلق، أما هنا فذكرناهما من حيث وجوب حذف عاملهما على خلاف بين النحاة، فلذا اقتضى التنويه..

(١٣٧) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع ثلاثة شروط الأول: أن يكون المقصود به تفصيل عاقبة. أي: بيان الفائدة المترتبة على ما قبله وحاصلة بعده، والشرط الثاني: أن يكون ما يراد تفصيل عاقبته جملة، سواء أكان طلبية كقوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الوثاقَ فَإِذَا مَنَا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ﴾ (محمد: ٤). أو كان الجملة خبرية كقول الشاعر:

لأَجْهــــــدُن: فإِما رَد واقْعــــــة تَخْشــــــى وإِما بَلــــــوغ الســــــؤْل والأَمــــــل

فإن كان ما يراد به بيان الفائدة المترتبة عليه مفرداً- نحو أن تقول: لزيد سفر فإما صحة وإما إغتنام المال- لم يجب حذف العامل، بل يجوز حذفه ويجوز ذكره. والشرط الثالث: أن تكون الجملة المراد بيان عاقبتها متقدمة عليه، فإن تأخرت مثل أن تقول: إما إهلاكاً وإما تأديباً فاضرب زيدا- لم يجب حذف العامل أيضاً. ينظر: شرح ابن عقيل ١٨٠/٢.

(١٣٨) ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية ٢٠٠-٢٠١.

(١٣٩) ينظر: معاني النحو ١٤٢/٢.

(١٤٠) ينظر: شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك ١٩٣.

(١٤١) ينظر: شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك ١/١٩٣-١٩٤.

(١٤٢) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/٤٧٢-٤٧٣.

(١٤٣) معاني النحو ١٣١/٢.

(١٤٤) ينظر: اللمع في العربية ١٠١-١٠٢.

(١٤٥) ينظر: شرح شذور الذهب ١٥٧.

(١٤٦) ينظر: معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي ١٣٠/٢.

(١٤٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٢٩٨. بتصرف قليل.

(١٤٨) ينظر: شرح اللمع، لابن برهان العكبري ١/١٠٢.

(١٤٩) ينظر: علل النحو، للوراق ٥٠١-٥٠٢.

(١٥٠) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١/٥٣٢.

- (١٥١) شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٠٠. بتصرف قليل.
- (١٥٢) ينظر: شرح الأشموني ١ / ٤٦٨.
- (١٥٣) شرح شذور الذهب ١٥٧.
- (١٥٤) ينظر: معاني النحو ٢ / ١٣٤.
- (١٥٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٩٨ - ٣٠٠. بتصرف.
- (١٥٦) ينظر: شرح ابن عقيل ٢ / ١٧٢. بتصرف.
- (١٥٧) ينظر: النحو الوافي ٢ / ١٦٩ - ١٧٠. بتصرف.
- (١٥٨) ينظر: معاني النحو ٢ / ١٣١.
- (١٥٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٠٠.
- (١٦٠) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣ / ١٣٥٨.
- (١٦١) ينظر: المصدر السابق ٣ / ١٣٥٨.